جامعة مولود معمري – تيزي وزو–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط
دراسةحالة الاقتصاد الليبي(2000-2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:إشراف الأستاذ:

-صافية بوعرابة-أ.واري عبد الكريم-إيمان تفرانت

لجنة المناقشة

–أ بن مشيرح أسماء..... رئيسا

–أ واري عبد الكريم.....مشرفا ومقررا

–أ مزياني لطفي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

ملخص الدراسة:

تعتمد بعض الاقتصاديات في العالم على مصدر واحد محدود على النشاط الإقتصادي، فغالبا ما يكون هذا المورد طبيعي لا يخلق قيمة أو دخلا إضافيا ،إلا أن بعض الدول تعتمد عليه كمصدر لإيرادات الدولة من أبرزها الدول المتوسطية المعتمدة على مصادر الريع في اقتصادها، وهذا الاعتماد ولد لها توترات ونزاعات داخلية وخارجية ما جعلها تعاني في استقرارها و أمنها .

فموضوع هذه الدراسةيهدف بالأساس الى محاولة معرفة علاقة الإقتصادالريعي مع الاستقرار السياسي و الأمني في ليبيا و مصاحبها من ظروف عصيبة ومعقدة إثر سقوط نظام معمر القذافي وغياب الدولة بحيث دخلت ليبيا في أزمة و انقسام مجتمعي أدي الى غياب الأمن و الاستقرار بسبب القوى المتصارعة من أجل الإستحواذ على مناطق تواجد النفط.

Résumé :

Certaines économies dans le monde comptent sur une source limitée d'activité économique. Souvent, cette ressource est naturelle et ne crée pas de valeur ou de revenus supplémentaires. Cependant, certains pays en dépendent comme source de Revenus du pays, notamment les pays méditerranéens qui dépendentaux économies de la rente. Des tensions et des conflits internes et externes, ce qui les a fait souffrir dans sa stabilité et sa sécurité.

L'objectif de cette étude est principalement de tenter de comprendre la relation de l'économie rentière avec la stabilité politique et de la sécurité en Libye et ses conditions compliquées suite à la chute du régime de « Mouammar Kadhafi » et à l'absence de l'Etat. La Libye est entrée en crise et une devisions sociale qui ont engendré à l'absence de sécurité et de stabilité Acquisition de zones de présence pétrolière.

الشكر و التقدير

نحمد الله العلى القدير على ما وهبنا من قدرة و ارادة لإتمام هذا العمل ،

و نصلي ونسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفانإلى:

الأستاذ المشرفواري عبد الكريم وقبوله الإشراف على هذه المذكرة

ونشكره على توجيهاته ونصائحه وصبره معنا

الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

شكرا

إهداء

إلى من قال فيهما الله: "وبالوالدين إحسانا"

إلى اعز ما املك في الوجود إلى من سهرت على تربيتي و كانت سر و جودي أمي العزيزة الغالية حفظها الله و أطال في عمرها

إلى من وهبني الأمل وزرع في قلبي معنىالحياة، من يتعب لراحتي و يامنير دربي أبيالعزيز .

إلى من تقاسمت معهمأحلىالأيام و إلى من هم أثمن ما في هذه الدنيا ، إخوتي الأعزاء كريم ، حسين ، فؤاد.

أخواتيكريمة و زوجها والى نور عينيها ملينا

ساجية وزوجها

نعيمة و أمل حياتها سناء

سوهيلة وفقها الله

إلى كل العائلة الكريمة من كبيرها إلى صغيرها

إلى التي جمعني بها هذا العمل صديقتي ايمان والى زوجها

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين جمعتني بهم الحياة الجامعيةو بالأخص إلى زميلي "سعيد" .

صافية

إهداء

بسم الله الرّحمان الرّحيم

باسماللهخالقالكونالذيمنى عليابنعمةالعلمولميحرمني منها

أهديهذاالعملالبسيطإلى:

منكانواخيرسندٍليفيهذهالحياة،أبيالغالي،أمّيالعزيزة

إلى إخوتي و أخواتي

إلى زوجي الغالي وعائلته الكريمة حفظهما الله.

إلى زميلتي صافية التي شاركتني في إعداد هذه المذكرة و

إلى زميلي " سعيد " الذي دعمني و الذي أتمنى له النجاح

إلى كلّ الأصدقاء والصديقات

إلى كلّ زملائي في فرع العلوم السياسية

إلى كلّ من أحبّهم ولم يتسنى لي ذكرهم النجاح في حياتهم.

ايمان

الفهرس :

الشكروالتقدير.....ا

إهداء.....ب

مقدمة **1**

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الريعي **20**

المطلب الأول: مفهوم الريع 20

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي و أنواعه.....23

المطلب الثالث : مفهومالدولة الريعية.....26

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي.....**30**

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي:.....30

المطلب الثاني: المدارس التي درست الاستقرار السياسي.....33

المطلب الثالث: مؤشرات معيقات الاستقرار السياسي.....34

المبحث الثالث : أهمية منطقة المتوسط **39**

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة حوض المتوسط.....39

المطلب الثاني : الأهمية التاريخية و الاقتصادية لمنطقة المتوسط 41

المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية و الجيوبوليتكية للمنطقة.....43

الفصل الثاني : الريع في المتوسط

المبحث الأول: الدول المتوسطية الريعية 48

المطلب الأول: الجزائر.....48

المطلب الثاني: مصر.....52

المبحث الثاني: معايير إدارة الريع و الاقتصاديات البديلة 57

المطلب الأول: معايير إدارة الريع.....57

المطلب الثاني:الطاقات المتجددة و البديلة للريع.....64

المبحث الثالث : تأثير الاقتصاد الريعي على الدول المتوسطية 67

المطلب الأول:التأثيرات السياسة و الاقتصادية 67

المطلب الثاني :التأثيرات الاجتماعية و الثقافية.....68

الفصل الثالث : دراسة حالة الاقتصاد الريعي النفطي في ليبيا

المبحث الأول: الاقتصاد الليبي قبل الثورة.....72

المطلب الأول :الإطار العام لليبيا و تطورها التاريخي.....72

المطلب الثاني : الخصائص العامة للاقتصاد الليبي.....74

المطلب الثالث : ليبيا تحت حكم القذافي.....78

الفهرس :

المبحث الثاني : الاقتصاد الليبي بعد الثورة 83

المطلب الاول : ليبيا بعد الثورة 83

المطلب الثاني : الاطراف المتصارعةفي ليبياعلى ادارة الثروات.....86

المطلب الثالث :الانعكاسات المترتبة.....90

المبحث الثالث :الآفاق المستقبلية للاقتصادالليبي.....92

المطلب الاول : رؤية ليبيا 2020 92

المطلب الثاني : توقعات البنك الدولي للاقتصاد الليبي 96

خاتمة.....100

قائمة المراجع.....104

الفهرس.....116

المقدمة :

تعتبر التنمية الإقتصادية هدفا محوريا لكل السياسات الإقتصادية إذ أصبح اهتمام الدول ينصب حول كيفية ضمان مستوي معيشي أفضل لشعوبها مما يسمح لها بتحسين مستويات الرفاهية أي الصحة و التعليم وتلبية حاجيات أفراد المجتمع بشكل متوازن ودائم وتحقيق استقرار دائم وضمان امن شعوبها،إلا أنا لإقتصاديات في العالم تعاني من مشكلة بنيوية متمثلة في ضعف تنوع مصادر الدخل وسيطرة مجال واحد محدودة على النشاط الإقتصادي غالبا ما يكون هذا القطاع موردا طبيعيا لايخلق قيمة أو دخلاإضافياإلاأن بعض الدول تكتفي بهذا القطاع كمورد لإيرادات الدولة وكمصدر دخل لاقتصادياتها، و في منطقة المتوسط نجد دول تعتمد على الريع في اقتصادياتها ، هذا الأمر ولد توترات و نزاعات وصراعات داخلية وخارجية أدت لظهور تهديدات أمنية جديدة ماجعلها تعاني في استقرارها السياسي و الأمني خصوصا في منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة .

فالبيئة الأمنية و السياسية الغير مستقرة في هذه المنطقة جعلت من الرهان الاقتصادي صعب المنال،كون أن عاملي الأمن و الاستقرار ضروريان لبناء اقتصاد قوي ،فقد عرفت منطقة المتوسط العديد من المشاريع في صيغة الشراكة الأمنية المتوسطية مع نظيرتها أوروبا مبرزة رغبتيهما في العمل على تحقيق أهدافهم و مصالحهم عن طريق محاولات بناء منطقة مستقرة سياسيا و أمنية بداية بمسار برشلونة و التعاون في إطارمنتدى 5+5 و في صيغة جديدة لتعاون الاتحاد من اجل المتوسط ، هذا اعتبارا من أوروباأن

المتوسط بيئة حاضنة لتهديدات الأمنية، خاصة أن بعض الدول المتوسطية عرضة للاستقرار سياسيا و امنيا نتيجة تدهور أوضاعها الاقتصادية (الاعتماد الدائم على الريع)و السياسية (أنظمة غير ديمقراطية) .

وتعتبر ليبيا نموذج لذلك فهي دولة تمتلك ثروة نفطية هائلة سعت من خلالها لبناء اقتصاد قوي معتمدة على عائدات الريع النفطي ،ولكن هذا الأمر لم يتجسد على ارض الواقع ،بل بقي اقتصادها في تبعية لنفط ، بينما قام النظام الليبي باستغلال هذا الريع لشراء السلم الاجتماعي و بالتالي الاستحواذ على السلطة .

1. أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يرتبط بمنطقة جد حساسة في العالم لها أهمية جيواستراتيجية و اقتصادية و أمنية إذ تشكل تجمعا بشريا و اقتصاديا ضخما , تحتوي علي ثروات طبيعية . و هذا ما جعلها منطقة توترات و صراعات ،الأمر الذي جعلها مضطربة امنيا و سياسيا و أصبحت بذلك مركز تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية،الإرهاب، أما فيما يخص الريع فهو يعتبر عامل هام لبناء اقتصاد قوي و بالتالي دولة قوية. و لذلك نجد الدول تستخدم ريعها قصد تحقيق نمو و تطور اقتصادي. و لكن الملاحظ ان هناك دول تستخدم الريع بطريقة عقلانية و أخرى بطريقة سلبية

2. مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع البحث "تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي و الأمني في المتوسط "لأسباب و دوافع عدة ، منها وما هو ذاتي ومنها الموضوعي.

أ-الدوافع الموضوعية :

إن الدوافع الموضوعية تكمن في كون موضوع الدراسة يكتسي أهمية بالغة فالريع أصبح هدف تسعي إليه كل الدول نظرا لدوره الفعال في تحقيق نمو اقتصادي و تحريك عجلة التنمية ،و تعد منطقة المتوسط ذات أهميةجيواستراتيجية وأمنية و اقتصادية نظرا لتوفرها على مصادر الدخل و ثروات طبيعية عديدة ما جعلها مركز للتنافس ومحل

أطماعالدول الكبرى ، فالدول المتوسطية المعتمدة علي الريع تعاني اقتصاديا بسبب اعتمادها الكلي على مورد واحد ، ففشل السياسات التنموية إضافةإلى الاتكال على الريع (مورد واحد) يشكل حل غير دائم من شأنه أن يعصف بمستقبل البلاد في أية لحظة ،خاصة في حالة ليبيا التي تعتمد كليا على النفط في اقتصادها ،الأمر الذي اثر على وضعها ألاقتصادي و الذي اثر بدوره على استقرارها الأمني و السياسي.

ب -الدوافع الذاتية :

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية ،فتتمثل في حداثة الموضوع الذي يثير اهتمام الباحثين، فالفضول العلمي كان وراء اختيار هذا الموضوع نظرا لأهميته الكبيرة ، ولرغبتنا في اكتشاف و معرفة الجواب عن تساؤلاتنا ،حول العلاقة الكامنة بين الريع و الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط .

3. أهداف الموضوع:

- دراسة الاقتصاد الريعي و ذلك قصد معرفة خصائصه و مميزاته .
- محاولة فهم و تحليل علاقة التأثير الموجودة بين الاقتصاد الريعي و الاستقرار السياسي و الأمني في المتوسط.
- دراسة الاقتصاد الليبي المعتمد أساسا علي الريع النفطي و ذلك بشرح أسبابفشل المشاريع التنموية الليبية و التي أدتإلي الاتكال على هذا المورد و ذلك في فترة حكم القذافي و بعدها

- تقديم انعكاسات الريع النفطي في ليبيا أمنيا و سياسيا و اقتصاديا.
- إعطاء نظرة مستقبلية بشأن الاقتصاد الليبي خصوصا بعد الثورة وما حملته من تغيرات.

4. أدبيات الدراسة :

لا يمكن القيام بأي عملية بحثية دون الاستنادإلى قائمة من أهم المراجع حول الموضوع المراد انجازه، وهذا من أجل القيام ببحث أكاديمي ذو أسس علمية متينة ،و للوصول إلى هذه الغاية تمت الاستعانة بمجموعة من المراجع من كتب ومذكرات سوف نذكر منها:

❖ كتاب بعنوان"**الصراع الدولي على النفط العربي**"من تأليف حافظ برجاس، تقديم الدكتور محمد المجذوب ،ونشرت الطبعة الأولى في مكتبة بيسان للنشر و التوزيع 2000،و أسفرت الدراسة على أن النفط سوف ينتهي عاجلا أمآجلا، ويجب الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة و حل مشكلها قبل أن يواجه أزمة طاقة مقبلة ، إلاأن النفط يبقي أفضل مصادر الطاقة حاليا و لا يمكن الاستغناء عليه حيث أن النفط كان ومازال يحتل مركز السيادة بين مصادر الطاقة في العالم،كما يقدم هذا الكتاب النفط كقيمة إستراتيجية حيوية و ضرورية في السلم و الحرب و انه محور للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي وهو شرط من شروط القوة و النفوذ،وبين لنا كيف للنفط أن يبني حضارة البلدان الصناعية و نموها الاقتصادي،وإلىأن هذه الدول النفطية الكبيرة أدركتأن مواردها الذاتية لا يمكن أن تفي بحاجتها فاتجهت منذ البداية نحو المصادر الخارجية للتزويد بالنفط و تأمين حاجاتها وفي الأخير تطرق إلىأهمية النفط العربي ومزاياه التي ينفرد بها لخصائصه

الجيولوجية و الإستراتيجية و احتياطه الضخم ،ولرغبة الدول الغربية في الاستحواذ عليه[1].

❖ **صالح ياسر ,"النظام الريعي و بناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق**"الصادر عن مؤسسة فريدريتشايبرت،مكتب الأردن و العراق 2013 ،تحتوي هذه المقالة على مقدمة تطرق فيها إلى الدولة الريعية و النخب الحاكمة فيها و مدى قدرة هذه الأخيرة على بناء الديمقراطية ،إذ يرى الكاتب أن الدولة الريعية تلد التسلط و الاستبداد بسبب بنيتها و انطلق من فرضية مفادها أن طبيعة الدولة العراقية و شكل اقتصادها الريعي أدىإلى عدم بناء دولة ديمقراطية كما قدم مفهوم الاقتصاد الريعي ثم تطرق إلى بنية الاقتصاد العراقي مبرزا الدور الذي يلعبه النفط فيه خصوصا في ظل سياسة الإنفاق الحكومي للعوائد النفطية و في الأخير قدم توصيات لتجاوز الطابع الريعي للدولة و بناء اقتصاد إنتاجي و الوصول لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية[2].

❖ كتاب بعنوان "**نقمة النفط كيف تشكل الثورةالنفطية تنمية الأمم**" من تأليف مايكل روس و تمت الترجمة من طرف:محمد هيثم نشواتي ،و نشر الكتاب الطبعة الأولى في مكتبة مؤمن قريش 2014 و أسفرت هذه الدراسة على أن النفط يعد أهم محرك لإقتصاديات دول العالم ، إذ يشكل أكثر من ٪90 من تجارتها العالمية و تبقى الثروة النفطية مسببة لكثير من المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،إذ أصبحت تسمى بلعنة الموارد و يقدم هذا الكتاب نظرة شاملة على العواقب السياسية و الاقتصادية للثروة

[1]حافظ برجاس،**الصراع الدولي على النفط العربي**،(لبنان :بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام،الطبعة 1،2000).

[2]صالح ياسر،**النظام الريعي و بناء الديمقراطية :الثنائية المستحيلة حالة العراق** ،(العراق: فريدريتشايبرت ، 2013).

النفطية و لكن ليست كل الدول التي لديها نفط عرضة للعنة ، و يبين لنا كيف استطاعت الحكومات الاستبدادية الحفاظ على السلطة من خلال استغلالها لحجم عائدات النفط ، و في الأخير قدم لنا المؤلف شرح كيف يمكن للبلدان أن تخفف من حدة لعنة النفط ، كما قدم لنا مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تغيير واقع إيرادات النفط [1].

الإشكالية:

إن البحث في موضوع " تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي و الأمني في المتوسط "نقوم بطرح إشكالية جوهرية في السؤال التالي :

- ✓ **ما مدى تأثير الاقتصاد الريعي على الدول التوسطية لتحقيق استقرارها السياسي والامني؟**
- ✓ تندرج تحت الإشكالية الأساسية للبحث مجموعة من **الأسئلة الفرعية** و هي كالتالي:
  - ما المقصود بالاقتصاد الريعي ؟ و ما مفهوم الدولة الريعية ؟
  - ما هي خصائص و مميزات الاقتصاد الريعي و ما هي أهم النظريات المفسرة له ؟
  - هل الاقتصاد الريعي وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي و الأمني أم انه مسبب للنزاعات و الحروب و الفوضى(سلبي أم ايجابي) ؟
  - ما هي الانعكاسات التي خلفها الاقتصاد الريعي على الدول المتوسطية أمنيا و سياسيا ؟

[1] مايكل روس ، **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**،ترجمة هيثم نشواتي،(مكتبة مؤمن قريش: الطبعة الأولي السنة 2014)

- ما هو مستقبل الاقتصاد الليبي خصوصا بعد ما حملته الثورة من تغيرات ؟

5. الفرضية الرئيسية:

✓ **تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني للدول المتوسطية يتوقف على مدى استغلالها العقلاني للريع الذي تمتلكه .**

الفرضيات الفرعية:

- كلما اتكلت الدول المتوسطية على الريع كلما أدى ذلك إلى تدهور اقتصادياتها وضعف استقرارها السياسي و الأمني.
- كلما استغلت الدول المتوسطية لريعها بطريقة عقلانية كلما أدي إلى تطورها اقتصاديا و بالتالي تحقيقها لاستقرارها السياسي و الأمني .
- كلما كانت السياسات التنموية الفاشلة و الاعتماد الدائم على الريع في ليبيا كلماأثر سلبا على استقرارها السياسي و الأمني.

6. الإطار الزمني والمكاني للموضوع :

النطاق الزماني:

تركزالدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2017) غير إن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة مثل العودة إلى فترة ما قبل الثورة (حكم معمر القذافي).

النطاق المكاني:

لدراسة اي مشكلة بحثية يتطلب معرفة جوانبها المختلفة و المرتبطة بها ،فموضوع الدراسة يتطلب منا معرفة منطقة المتوسط كونها منطقة استراتيجية و اقتصادية والتي لها علاقة مع موضوع البحث الا وهي ليبيا حيث انها دولة متوسطية .

7. الإطار النظري:

من الضروري في أي بحث علمي إتباع نظريات محددة من أجل التقيد بها أثناء البحث العلمي حيث استخدمنا مجموعة من النظريات تبدو أكثر ملائمة مع موضوع الدراسة و هي:

- **نظرية التبعية:**

ظهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية في فترة الستينات ،و جاءت كرد فعل لفشل و قصور النظريات الاجتماعية و الاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث ،وترى هذه النظرية ان تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمي و الموجه أساسا الى خدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية ،فالأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الدول الرأسماليةأثبتت فشل أساليب النمو القائمة على هذا النمط ، لقد اهتمت نظرية التبعية بتقديم تفسير أوضاع التخلف و تعد المدرسة الفكرية الوحيدة التى حاولت تفسير الظاهرة ، اهتم كتاب مدرسة التبعية حول قضية محورية ألا و هي استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية.

فهناك علاقة سيطرة و هيمنة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية و علاقة الخضوع و التبعية من جانب الدول النامية قد تشكلت و تطورت في إطار السوق العالمي.[1]

اعتمادنا على هذه النظرية لتفسير الدور الذي مارسته الدول الصناعية الكبرى على دول العالم الثالث فالمسار التاريخي الاستعماري الذي رسمته الدول الكبرى هو السبب في تخلف دول العالم الثالث , فليبيا لطالما كانت محل أطماع الدول الكبرى نظرا لغناها بالثروات الطبيعية ،إذ سعت الدول الكبرى لاستغلال ثرواتها و إبقائها في تبعية (تعرضت ليبيا لعزلة دولية في العديد من المرات سعيا لإخضاعها ، و حاليا تسعى الدول الكبرى للاستحواذ على نفطها).

- **النظرية الكينزية :**

كان ظهور نظرية كينز أهم تطورا يطرأ على الاقتصاد السياسي البرجوازي في مرحلة تحول الرأسمالية الاحتكارية إلي رأسمالية الدولة الاحتكارية ,و لقد أدخلت النظرية الكينزية على الاقتصاد السياسي البرجوازي عناصر جديدة و التي أثرت على السياسة الاقتصادية و بالتالي على الرأسمالية ، وضع كينز نظريته في التوازن الاقتصاد في مرحلة تعد من أصعب مراحل الرأسمالية ،و هي مرحلة الكساد الذي أعقب الأزمة التي وقعت خلال سنوات 1929-1933 فقد أدت الأزمة و النتائج الناجمة عنها (البطالة – المشاريع المتوقفة عن

[1] عواطف عبد الرحمان،**قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية** ،(الكويت :عالم المعرفة ، دون سنة النشر)،ص ص.28،27.

العمل – تفاقم مشكلات التصريف ...) و الذي اثر على الاقتصاد الراسمالى و أيضا الاقتصاد السياسي.

كانت نظرية كينز من حيث الموضوع و طرق البحث تتميز بشكل جوهري عن النظريات الكلاسيكية الجديدة التي سبقتها ، فعلى عكس نظريات كلارك و مارشال و غيرهم و صل كينز إلى استنتاج بأنه يجب البحث عن المشاكل الحيوية الهامة للمجتمع الرأسمالي المتطور و دراستها لا من ناحية عرض الموارد و إنما من ناحية الطلب الذي يحقق تصريف هذه الموارد[1].

8. المقاربة المنهجية:

الموضوع الذي في صدد دراسته يتطلب الاستعانة بعدة مناهج فلا يمكن الإلمام بموضوع ما بمنهج واحد و عليه نستعين :

1) المنهج التاريخي:

حيث يقوم المنهج بتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي و تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها و تفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات[2]. و كذلك من اجل فهم الماضي و التنبؤ بالمستقبل ولدراسة الماضي من خلال

[1] عارف دليلة,الكينزية الحديثة , **تطور الكينزية و التركيب الكلاسيكي الجديد**,(بيروت : دار الطليعة ,ط1, نوفمبر 1989).صص 17-25

[2] محمد عبيدات ، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين ، ،**منهجيةالبحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات** ،(الجامعة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية: دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة2 ، 1999).

ظواهره و أحداثه وتفسيرها بالرجوع إلىأصلها وتحديد التغيرات التي تعرضت لها[1]. سيساعدنا هذا المنهج على وضع الظاهرة في محيطها والغرض منه هو الرجوع إلى مختلف الأحداث التاريخية الهامة التي أثرت على الاستقرار الأمني و السياسي لمنطقة المتوسط ، كما اعتمدنا عليه كذالك لاستقراء ماضي الوضع الليبي السياسي و الأمني و الاقتصادي قصد فهم تأثير الأحداث التاريخية على الاقتصاد الليبي .

2) منهج تحليلي:

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها أشكالها وعلاقاتها و العوامل المؤثرة في ذلك إذ يهتم بدراسة حاضر الظواهر و الأحداث[2] .ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف و الإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات ويعتمد على مرحلتين الاولى مرحلة الاستكشاف و الصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات ،تلخيص تراث العلوم و الاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية بالموضوع ثم تحليل بعض الحالات وتلقي الضوء عليها ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الوصف و التشخيص بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها [3].

يمكن هذا المنهج من وصف الظاهرة المدروسة بكل جوانبها وشرح الأسباب و

---

[1] مصطفى عليان ربحي ،عثمان محمد غنيم،**مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق**،(عمان: دار صفاء لنشر و التوزيع،الطبعة1 ،2000)،ص37.

[2] **المرجع نفسه**، ص42.

[3] محمد محمد قاسم ، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي** ،(بيروت:دار النهضة العربية ،الطبعة 1999،1)،ص 60.

العوامل المؤثرة فيها .

3) المنهج الإحصائي:

يضفي هذا المنهج الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية التي تهتم بدراسة و تحليل الظاهرة من الناحية الكمية فهي عبارة عن أرقامأوأعداد يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو على العلاقات بين المتغيرات ويلمح لنا كيفية عرض بياناتنا[1].

في هذه المذكرة اعتمدنا على هذا المنهج من خلال جمع البيانات و المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الريعي في الدول المتوسطية .

4) منهج دراسة حالة:

يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ،ويقوم على أساس التعمق في دراسة جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالحالة المدروسة قصد الإحاطة بها و إدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية او الوظيفية بين أجزاء الظاهرة [2] .

سوف يمكننا هذا المنهج من دراسة حالة الاقتصاد الريعي في ليبيا من خلال التطرق لشرح مميزات الاقتصاد الليبي سواء قبل الثروة أو بعدها و كذالك بهدف معرفة الدور الذي يلعبه الريع النفطي في الاقتصاد الليبي.

---

[1] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم ، الإقترابات، المناهج، والأدوات**،الجزائر97،ص 91.

[2] **المرجع نفسه** ،ص94.

9. الإطار المفاهيمي:

- **الأمن:**

لقد كان المفهوم الضيق للأمن كثيرا ما يستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين و ممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمسهم ، غير أن هذا المفهوم قد تطور ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول عن طريق تشكيل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية.

يرى الأستاذ **الغنيمي** أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها و إذا ما تعرض لأي إجراء أو تدبير من شانه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة .

أما**بطرس غالي** فيرى أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية و إنما يتوسع ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.

و لقد اخذ هذا المفهوم يتحول من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي ثم إلي الأمن العام الذي يشمل مختلف الظواهر الاجتماعية ، و هذا ما عبر عنه **روبرت ماكنمارا**وزير

الدفاع الأمريكي السابق بقوله :"لا يمكن للدولة أن تتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية" [1].

- **النموالاقتصادي:**

النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف انه "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، فهو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي،كما يمكن لنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان .

ويعرف **سيمون كازنت**النمو الاقتصادي انه"ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها"[2].

- **التنمية :**

هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية و الوظيفية في المجتمع و تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة للمجتمع و ذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى .

---

[1] معمر بوزناده , **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، صص.14-17.

[2] جلال خشيب،**النمو الاقتصادي** ،شبكة الالوكة ،ص4.

أما التنمية الاقتصادية : هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليبإنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل[1].

- **الهلال النفطي:**

هي منطقةإستراتيجية نظر لاحتوائها على كميات هائلة من النفط والغاز يتمركز هذا الهلال على ساحل البحر الأبيض المتوسط و يمتد علي طول 205 كم من طبرق شرقا إلى سدرة غربا يوجد في هذه المنطقة اكبر الحقول النفطية حقل السرير و مسلة و النافورة إضافةإلى احتوائه على أهم الموانئ الليبية ميناء السدرة ، ميناء رأس لانوف ، ميناء الزويتينة ، ميناء البريقة ، و تحتوي هذه المنطقة على ٪ 80من قطاع الطاقة الليبي المقدر 45 مليار للبرميل من النفط و تريليون من الغاز[2].

10. صعوبات الدراسة :

تكمن الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة في قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، إضافةإلىأن غالبية الدراسات التي تطرقت إلىالأزمة الليبية عالجتها من الجانب السياسي و ليس الاقتصادي.

---

[1] رحاليحجيلة ،بوخالفة رفيقة ،**التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر** ،ص2،3.

[2] بلقيس عبد الرضا ، **الهلال النفطي في ليبيا .. صراع لا ينتهي** ،في:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/8/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%

D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7% ، تاريخ الاطلاع : (08-03-2017)

11. تبرير خطة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة التي هي بعنوان :تأثير الاقتصاد الريعي النفطي على الاستقرار السياسي و الأمني في المتوسط على مقدمة إضافةإلي ثلاثة فصول .

نبدأ**بمقدمة** البحث و عناصرها المختلفة و التي قمنا بها بإحاطة شاملة للموضوع و استعرضنا أهميته و مبررات الموضوع إضافةإلى الإشكالية.

في **الفصلالأول** نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للدراسة الذي يخص الموضوع من خلال تقديم تعريفات دقيقة للمفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الثاني سنتناول فيه الريع في المتوسط حيث ذكرنا ثلاث نماذج للدول المتوسطية التي تعتمد على الريع مع ذكر الأسباب التي أدت بها إلى هذا الاعتماد الكبير عليه و ما خلفه الاقتصاد الريعي على الاستقرار الأمني و السياسي .

أما**الفصل الثالث** خصصناه لدراسة حالة الاقتصاد الريعي النفطي في ليبيا حيث نتناول فيه الاقتصاد الليبي المعتمد أساسا على النفط و ذلك في الفترتين قبل الثورة و بعدها و إعطاء نظرة مستقبلية بشان الاقتصاد الليبي .

الخاتمة: ونستعرض فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة للموضوع .

تمهيد:

يعد الأمن و الاستقرار من أولويات الدول، إذ تسعى إلى تحققها بطرق عديدة ،و لبناء دولة قوية ذات أمن و استقرار لابد من امتلاكها لاقتصاد قوي، و يعد الريع ركيزة أساسية للاقتصاد خاصة لو يتم استغلاله بطريقة جيدة ،في هذا الفصل سنتناول الإطار المفاهيمي للدراسة و يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث هي ماهية الاقتصاد الريعي والاستقرار السياسي،ومنطقة المتوسط.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

المطلب الأول: مفهوم الريع

لغة: النماء و الزيادة و الخصوبة[1]، و جاء في الموسوعة العربية أنّ مفهوم الريع ارتبط بالملكية العقارية ، ففي المفهوم البدائي للريع "أنّه الدخل الذي يحصل عليه صاحب الأرض، نتيجة وضع ملكيته في تصرف الآخرين مقابل عائد معين ".

و في دراسة بعنوان آفاق و تحديات الاقتصاد الريعي في العراق يعرّف الريع "أنّه ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تتواجد فيها مصادر الدخل دون أن ينتج عن ذلك نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية[2].

اصطلاحا:الريع هو الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية و خاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدّمها هذه المواردو يختلف الريع عن غيره من أثمان و خدمات و عناصر إنتاج حيث أنه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة النادرة، بمعنى أنّه لا يعتبر مقالا لأي مجهود أو تضحية يتّحملها صاحب الأرض[3].

---

[1] غسان إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصادالريعي في سوريا**, في :

www .parlioment gov.sy /SD08/msf/1431322317 .PDF تاريخ الاطلاع:13/04/2017

[2] محمد نبيل الشيمي، **الاقتصاد الريعي المفهوم و الإشكالية**، مجلة المحور الإدارة و الاقتصاد،ع3637، ص1،على الموقع: تاريخ الاطلاع:13/04/2017.

[3] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، (بيروت–لبنان: منشورات الحلبة الحقوقية،2007)، ص.495.

و أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي في كتابه ثروة الأمم هو آدم سميث "الريع بأنه دخل يحصل النقص حصد دون أن يزرع أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة[1].

و قد ساد ذلك المفهوم للريع طيلة سيادة المدرسة الاقتصادية التقليدية حتى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين ، إلى أن جاء الاقتصاد الانجليزي الشهير "**ألفريد مارشال**" الذي برهن أنّ الريع أوسع و أشمل من دخل مالك الأرض.

و أسمى مارشال الريع الاقتصادي "بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد من نفقة الإنتاج، أي هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو الناتج و بين الحدّ الأدنى من الدخل الذي كان مستعدّا لقبوله.

الريع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدّد على أساس نفقاتها في الأرضي الأقل خصوبة و تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة و بشكل عام أطلق "ريكاردو" عن الريع أنه إشكال الدخل التي مصدرها الطبيعة[2].

[1] محمد نبيل الشيمي، **مرجع سابق**،ص،1 .

[2] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصطلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، (جامعة الكوفة: كلية الادارة و الاقتصاد)،ص2.

و تعرف النظرية الاقتصادية الريع هو« المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل »، ويعرّفه بعضهم بأنه " كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو النفقات المنتظمة المتأتية من الملكية العقارية" [1].

فإن الريع هو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة و قد يؤمن موقع جغرافي معين مداخل ريعية خارجية لبلد ما.و يحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرّا تجاريا دوليا (كقناة السويس) أو حين تكون ممرّا لأنابيب البترول أو قد تكون منطقة سياحية، فهو ليس مقتصرا على النفط و الغاز و ثروات باطن الأرض.

و يمكن تقسيم الريع إلى ثلاث أنواع :

أ- **الريع الطبيعي:** و يتمثل في الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية و الغابات و النفط

ب- **الريع الاستراتيجي:** و يتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية، أو قد تكون كمنتج سياحي.

ت- **الريع التحويلي:** و يتمثل على ما تتلقاه الدول من مكونات و منح و هبات و تحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدّعم الأخرى[2].

[1] محمد نبيل الشيمي، **مرجع سابق**، ص،3.

[2] مايح شبيب الشمري،**مرجع سابق** ،ص،2.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي و أنواعه:

أ- مفهوم الاقتصاد الريعي:

يعني اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، و لهذا فاقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا، إذ يعتمد على المبادلات التجارية و ينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد أي هو اقتصاد لا يولي اهتماما للصناعات التحويلية و الزراعية أهمية و هذا النوع من الاقتصاد نجده في اقتصاديات الدول العربية حيث تتمتع فيه الدول بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع و تستعمل هذه المواد في البناء و التشييد و توزيع أجور الموظفين و استيراد حاجيات الدول مباشرة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية[1].

و هو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي بنسبة كبيرة من الداخل و يكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع و استغلاله له. كما هو الحال في جزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية و المناخية.

إذا كان الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي و ليس اقتصاد إنتاجي ، و بذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي و أن الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في

[1] صالح ياسر، **النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، (الأردن : مؤسسة فريدريش ابريت،2013)،ص4.

تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج و القطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام[1].

ب- أنواع الاقتصاد الريعي :

اولا : الأنواع الخارجية

1- ريع النفط و الغاز: هو دخل ريعي بامتياز ناجم عن بيع النفط و الغاز و هناك فارق بين تكلفة استخراجها و سعر بيعها.

2- ريع المعادن: و هو الدخل الناجم عن بيع المعادن و إن كان حجمه أقلّ نسبيا من حجم الريع النفطي أو الغازي فهو يعتبر دخلا ريعيا ، و يتشكل الريع المعدني نتيجة تفرّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير. أمّا الفرق بين ريع النفط و الغاز و ريع المعادن في طبيعة استخراجها، فالنفط و الغاز أكثر أهمية من المعادن.

3- ريع الممرّات و خطوط النقل الاستراتيجية: يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرّات أو القنوات البحرية أو خطوط نقل النفط و الغاز عبر الدول هو دخل ريعي بصفة أنّ هذه الممرّات و الخطوط لا بديل عنها بالنسبة لدول المستفيدة منها.

[1] مايح شبيب الشمري، **مرجع سابق**،ص4.

4- **ريع السياحة:** هناك عائد لبعض الدول من خلال خدمات السياحة التي تقدّمها الناتجة عن سيادة الدولة على تراثها الثقافي و بيئتها الطبيعية ممّا يسمح لها بالحصول على دخل ريعي مرتفع.

5- **ريع تحويلات المغتربين و المقيمين في الخارج:** تعد التحويلات الى الدول أحد أهم التدّفقات المالية الخارجية و هذه الدول تجني هذا الدخل دون أي مجهود.

6- **ريع المساعدات الخارجية:** هذا النوع من الريع تتلقاه عدد من الدول على شكل مساعدات مالية من دول أخرى أو مؤسسات دولية، لذلك تعتبر ريعيا اقتصاديا نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة [1].

ثانيا: الأنواع الداخلية

1- **ريع السيادة و الخدمات التابعة لأنشطة الدولة:** يعتبر التدخل الاقتصادي لدولة عنصراً أساسيا بل و حاسما في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية سواء كان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع، و ريع السيادة يكمن في نقل الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار من خلال الأرباح التي تجنيها دون مجهود من خلال هذه الفعاليات أو الاستثمارات.

[1] غسان ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 4.

2- **المضاربات المالية:** يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة خاصة في ظاهرة المضاربات المالية و السبب الأساسي أنّ المضاربة تسعى الى تحقيق الريع السريع دون مجهود غذ يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة.

3- **المضاربات العقارية:** في مصدر لريع ناجم عن الإيجار المتصاعد و ريع ناجم عن ارتفاع الإيجار و ارتفاع أسعار العقارات.

4- **ريع الخدمات:** تصنف القطاعات الاقتصادية تاريخيا حسب أهميتها أولا الى قطاع الزراعة و الصناعة و أخيراإلى قطاع الخدمات و الذي يتمثل دوره في خدمة القطاعين السابقين. أصبح قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة قطاعا متنقلا و قائما بذاته أي تجاوز قطاع الخدمة المعهودة للقطاعين الزراعة و الصناعة نتيجة التطور الاقتصادي[1].

المطلب الثالث : مفهوم الدولة الريعية

أ- مفهوم الدولة الريعية:

ظهر مفهوم الدولة الريعية منذ ثمانينات القرن 20 في عدد من الدراسات العربية، أهمها الدراسات التي قام بها كل من "حازم البيلاوي" و "خلدون النقيب" و"محمد جابر الأنصاري" و التي صدر أغلبها من مركز دراسات الوحدة العربية فضلا عن الدراسة التي قدمها الكاتب الإيراني "حسين محمودي" عام 1970، حيث يعرف محمودي الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من

[1] **المرجع نفسه** ،ص.6.

مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع، تتحكم الدولة في السيطرة عليه و توزيعهم قد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريعية أو الدولة الريعية إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، و على هذا الأساس فالدول الريعية هي تلك الدول التي تشكل مساهمة الفوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ب- خصائص الدولة الريعية:

1- ارتفاعمعدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

2- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي.

3- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (النفط مثلا) من إجمالي الصادرات و تصل أحيانا إلى أكثر من 80 %.

4- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل و انخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

و من مجموعة هذه الخصائص نجد أن الدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاهتمام شبه تام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لا سيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع، إضافة إلى حالة الاستبداد بالثروة

[1] محمد عزالعرب، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلة و الإستراتيجية، في:https://hrdiscussion.com/hr44418.html تاريخ الاطلاع:18/04/2017.

وتوزيعها للتابعين للسلطة و تزايد الإنفاق الحكومي التفاخري مما أثر سلبا على المجتمع وذلك بعدم قدرته على بناء اقتصاد يواكب تطورات العصر.

و من كل هذا يمكن التمييز بين الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، و هي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل و تتشغل أقلية من السكان في توليد الريع، و يؤوله في مجمله للحكومة و التي تتحكم في توزيعه و إنفاقه على أفراد المجتمع .أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل و يكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع و استغلاله ، إذن يعتبر الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع و القطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام.

- و هناك **أوجه تشابه بينالاقتصاد الريعي و الدولة الريعية** و هي:

1- إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل في البلد و يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية.

2- ترتبط الدولة الريعية بالاقتصاد الريعي، لأن هذا الأخيرعادة ما يولد دولا ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية و لا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا[1].

- أما **أوجه الاختلاف** فيمكن تحديدها كالتالي:

[1] مايح شبيب ،**مرجع سابق** ،ص،4.

1- تساهم الأغلبية في توليد الدخل في الاقتصاد الريعي بينما تساهم الأقلية في الدولة الريعية.

2- عوائد الدخل الريعي في الاقتصاد الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في حيث أن عوائد الدخل الريعي في الدولة الريعية تعود للحكومة.

3- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حيث قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية مثلا : كعائدات السياحة لبلد معين.

ج- الدولة شبه ريعية:

و هي الدولة التي يكون فيها العائد الريعي الخارجي يتراوح بين 15% إلى أقل من 30% من الناتج المحلي الإجمالي مهما كان مصدره ، ويندرج تحت تلك المجموعة أغلب البلدان النامية وعدد كبير من الدول العربية[1] .

المبحثالثاني: الاستقرار السياسي

المطلبالأول: مفهوم الاستقرار السياسي:

[1] **المرجع نفسه**، ص،6.

تعرض بعض الباحثين للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي–اقتصادي و تدهور مؤسسي و تشتت ثقافي أكثر من وصف ظاهرة الاستقرار السياسي.

فمفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي هي حالة مطابقة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات، تؤكد بعض الحقائق و المعطيات الموجودة في المشهد السياسي و الإقليمي و الدولي على أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم، لا يمكن تحقيقه بالقمع و القهر و تجاهل حاجات الناس و حقوقهم المشروعة، فالترسانة العسكرية بالقمع و القهر و تجاهل و كل مظاهر القوة المادية ليست وسيلة لجلب الاستقرار و حفظه لأن هناك الكثير من الدول لها هذه الإمكانيات إلا أن استقرارها السياسي هش و ضعيف و بالمقابل نجد أيضا دول لا تملك أسلحة عسكرية ضخمة أوأجهزةأمنية متطورة إلا أن استقرارها صلب و متين، فالاستقرار السياسي في مضمونه و جوهره ليس وليد القوة العسكرية و الأمنية و إنما هو وليد تدابير سياسية و اجتماعية و اقتصادية وثقافية تولد ثقة متبادلة بين السلطة و المجتمع [1].

[1] سعد فيصل الدين، **التنمية السياسية و دورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم،2012/2011)، ص،9.

الاستقرار السياسي قد شهد العديد من الاجتهادات النظرية في تحديده فمنذ أرسطو وأفلاطون و كذلك جهود العديد من الفلاسفة السياسيين كانت من العديد من دراساتهم تركز على السعي نحو "أكثر النظام استقرارا" في إطار توصيفهم لشكل النظام السياسي الأمثل والحكومات الأكثر استقرارا.

اولا : مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي:

قامت فكرة الفيلسوف أفلاطون على ربط الاستقرار السياسي بالقدرة الإشباعيةللنظام، حيث انطلق من فكرة نشأة الدولة و حاجة الأفراد إلىإقامة علاقات متبادلة فيما بينهم، تستوجب وجود سلطة سياسية تعمل على تنظيم هذه العلاقات و تلبية حاجاتهم ، كما أكد على أن وجود الاستقرار يدل على قدرة و قوة الدولة على إتمام مهامها، و وجود الأمن في المجتمع.

ركز أرسطو على مدى تأثير التفاوت في توزيع الثروات داخل المجتمع على الاستقرار، حسب أرسطو أهم أسباب الثورة و عدم الاستقرار داخل المجتمع هو تفشي اللامساواة الاقتصادية و التفاوت الكبير و عدم التوزيع العادل للثروة و المكانة و الامتيازات، فكل فئة تسعى إلى تحقيق امتيازات أو الحفاظ على امتيازاتها و مكانتها مما يؤدي إلى الانشقاق و الخلاف والصراعفحسبه أفضل نظام حكم هو الذي يسوده بوجود طبقة وسطية قوية ومؤثرة مما يضفي التوازن و الاستقرار بين الأغنياء والفقراء[1].

[1] محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات**،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) : كلية الحقوق و العلوم السياسية)،ص،1 في: revues-unir-ouargla

تعريف **مارتن بالدمMartin paldam** : يرى ان الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال اربعة ابعاد اساسية وهي:حكومة مستقرة ،نظام سياسي مستقر، القانون و النظام الداخلي ، الاستقرار الخارجي[1].

ثانيا :مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي

استمد الفيلسوف**ابن سينا** فكرته من حكمة الله عز و جل في خلقهإذا خلق الله الناس مختلفين في القدرات و الإمكاناتهذا الاختلاف هو السبب في استمرار البشرية لذلك يعتبره مقوما من مقومات الاستقرار السياسيو حسب تفسيره لذلك لو كان الناس كلهم أقوياء و أغنياء لتنازعوا على الحكم والسلطة إلى درجة الفناء ،و أشار على أهمية وجود القائد العادل ذو الصفات الحسنة كالشجاعة والملتزم بأحكام الشريعة هذا يخلق مجتمع عادل ومستقر.

وأيضا الإمام **الغزالي** فقد ربط بين استقرار المجتمع و قوة الحاكم و هو في ذلكيتفق مع بعض الفلاسفة الغربيين لكنه يختلف معهم في حصره قوة الحاكم في أهليته وشرعيته الدينية كإمام و ليس في امتلاك أدوات القهر و الاعتماد عليها في حفظ أمن

[1]Martin paldam **;deseconomicgrawth lead to politicalstabilty ;univesity of aohus** ;p172 .

واستقرار المجتمع و من ثم فإنه يرى أن الطاعة يجب أن تتبع من اقتناع الرعية أوالمحكومين بقدرة الحاكم على تسيير شؤون البلاد ما يحقق المصلحة العامة ، كما تناول **ابن خلدون** مفهوم الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية التي تقوم عليها معظم نظرياته على المجتمع و الحاكم و ذلك من خلال اعتباره أن السلطة السياسية يجب أن تتوفر على ركنين أساسيين هما الكيان السياسي و الحاكم ، و العصبية هي الأساس في اختيار الحاكم للسلطة السياسية لأن الناس تجمعهم روابط الدم و القرابة لكنها تسبب في حدوث صراعات داخل المجتمع نتيجة تنافس العصبيات فيما بينها للوصول إلى السلطة التي تمثل القوة والنفوذ بالنسبة لهم[1].

المطلب الثاني: المدارس التي درست الاستقرار السياسي

لقد ميز بعض الباحثين إزاء هذه المسألة بالتحديد بين ثلاث مدارس فكرية و هي:

1- المدرسة السلوكية:ترى أن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي فالنظام السياسي المستقر هو الذي يسوده السلم و طاعة القانون و الذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية، وفقا لإجراءات مؤسسية و ليس نتيجة لأعمال العنف.

2 – المدرسة النظمية:انطلقت من منهج التحليل النظمي فأن الاستقرار السياسي عندما يكون مرادفا لحكم النظام و الإبقاء عليه، أي يعني القدرة على التكيف مع الظروف

[1] محمد صالح بوعافية، **مرجع سابق**، ص7.

والأوضاع المتغيرة، فالاستقرار السياسي في هذه المدرسة يشير إلى موضوعية المؤسسات و الهياكل في المجتمع.

3 – المدرسة البنيويةالوظيفية:تركز على الأبنية الحكومية و على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البنية المحيطة و الاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات، تناول " جابريالالموند" مفهوم الاستقرار بناءا على المسلك الوظيفي حيث يرى فيه نموذجه في كائن حي يسعى إلى التكيف و التوازن و الاستقرار و أن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، و أن التكيف كائن و توازنه و استقراره علامات على حيويته و كذلك النظام السياسي[1].

المطلب الثالث: مؤشرات معيقات الاستقرار السياسي:

اولا : مؤشرات الاستقرار السياسي

1- **نمط انتقال السلطة في الدولة:** أي إذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقا لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا كان عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فهذا يدل على عدم الاستقرار السياسي.

[1] بت الطيب، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (2011/1999)**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،(جامعة قسنطينةكلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص العولمة و العلاقات الدولية،2012-2013)، ص 24، 25.

2- **المؤسسات:** يعين اقتراب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسساتية هذا مؤشر الاستقرار السياسي ما يعني أن صناعة القرار السياسي تحكمه مؤسسات تقوم بالفصل بين السلطات و تحترم سلطة القانون.

3- **شرعية النظام السياسي:** شرعية النظام من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وحماية حقوقهم و هذا يظهر من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام و خضوعهم له طوعية.

4- **قوة النظام السياسي و مقدرته عل حماية المجتمع و سيادة الدولة:** قوة النظام من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد و حماية أمن المجتمع في حالة تعرضه لاعتداء، و في حال كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته و أمنه الداخلي فهو نظام لا يستطيع تجنب الانهيارات و التقلبات الفجائية و تطيح ببنيته الأساسية فيظهر نظام جديد على أساس جديد.

5- **محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية:** المقصود بالقيادات السياسية السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر الاستقرار السياسي و لكن يجب أن يكون مقترن برضى الشعب، فالتغير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

6- **الاستقرارالبرلماني:** البرلمان هو الممثل الشرعي للشعب و الأفراد في كل نظام على اختلاف أنماطها (رئاسي،برلماني، مختلط) فلا يجوز للسلطة التنفيذية "رئيس الدولة" حل البرلمان على اعتبار أن البرلمان يأخذ شرعيته من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب.[1]

و تظهر صور عدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان في:

أ. استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب.حل البرلمان قبل استنفاذ مدته القانونية.

عند حدوث أحد هذين السببينيسبب خلل في تشكيل الحكومة و الحكومة الانتقالية.

7- **الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم و هي الحالة التي يتوفر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية و اختيار النواب و الممثلين في المجالس النيابية و المحلية، و بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي و تدعيم شرعية السلطة السياسية[2] .

8- **غياب العنف و اختفاء الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية و التمردات:**إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي أما اختفاء العنف

[1] شاهر الشاهر،**الاستقرار السياسي ....معايره و مؤشراته**،مؤسسة دامبرسالإعلامية، ص،3، في file://c:users/karin/downloods/shareit تاريخ الاطلاع:20/04/2017.

[2] **المرجع نفسه**، ص،5.

السياسي فهو من المؤشرات المهمة على ظاهرة الاستقرار السياسي، و يمكن تعريف العنف السياسي بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر و الأذى بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية و اجتماعية لها دلالات سياسية"

و العنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، الرسمي هو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة أما الغير رسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام و بعض رموزه ، أما بالنسبة للحركات الانفصالية و التمردات و الحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي.

9- **الوحدة الوطنية و اختفاء الولاءات التحتية:** إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، إن العيب ليس في التعددية الاجتماعية و لكن في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية و هنا يمكن أن نميز بين نوعين متخلفين أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة و الثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق و الواجبات.

10- **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:** ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف تنموية من مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد و تخلق نوعا من الطمأنينة و الرضا الشعبي اتجاه النظام السياسي.

11- قلةتدفق النزوح و الهجرة داخليا و خارجيا:

إن أسباب النزوحو الهجرة الداخلية والخارجيةيمكن إجمالها بالوضع الأمني والاقتصادي و كلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و كلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي [1].

ثانيا: معوقات الاستقرار السياسي

أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدفأساسيو هذا لتأثيره على الأمن القومي و الدولي.

- إذا ما تعرض النظام السياسي إلى خلل بسبب ضعف احد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الشعب و رغباته هذا ما يؤدي إلى تناقض شرعيته مما يؤدى إلى اختلاف الرأي و خلق حالة من عدم الرضا و عدم الاستقرار في المجتمع.
- عجز النظام السياسيأو الحكومة على القيام بوظائفها بفعالية و كفاءة يؤدي إلى غياب الثقة من طرف المواطنين .
- إن فشل شرعية النظام من شانه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة هذا ما يجعل استقرار النظام السياسي في خطر.
- إذا ما تغيرت مطالب و مصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه قد يختل الاستقرار السياسي مما سيؤدي إلى ممارسات القمعية أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة واحدة.

[1] **المرجع نفسه**، ص،8.

- إن الشعور بالحرمان من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي لان هذا الشعور بالحرمان يعتبر مصدرا لعدم الرضا و الغضب الذي يخلق فرصا للعنف الجماعي.

و البعض الآخر يرى أن هناكعواملخارجيةتسببعدمالاستقرارالسياسي منها:

التدخلاتالدوليةالمباشرةوغيرالمباشرةفيشؤونالدولالمستضعفةو بسبب وجودتدخلاتخارجيةمعوجودتناقضاتداخليةسيحدثعنفايؤديبدورهإلىعدمالاستقرار السياسي[1].

المبحث الثالث : أهمية منطقة المتوسط

المطلب الاول: الموقع الجغرافي لمنطقة حوض المتوسط

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فكان الرومان يسمونه Movenodtrum أي بحرنا "بحر الروم" أما الأتراك فسموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض لكثرة زبد أمواجه[2] و قد سماه العرب بالبحر الشامي و المغربي و البحر المتوسط هي كلمة مشتقة من كلمتين لاتينيتين (Médius) تعني المتوسط و (Terre) تعني الأرض (Méditerranée)[3]أما الأمازيغ فسموه "ايلالأغراكال" أو (IlelAglKal) بمعنى البحر بين الأراضي، أما باللغة العربية فسمي حايامحاتيخون أو"La mer du merlin " كما يسميه

[1]كريمة بقدي , **الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا –دراسة حالة الجزائر–**, مذكرة ماجستيرغير منشورة ،(تلمسان ،جامعة ابو بكر بلقايد:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية)،ص ص.60–64

[2]تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري–تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013.2014)، ص ،47.

[3]سليمة بن حسين،**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار و تأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2012–2014)**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر في: كلية العلوم السياسية و الإعلام)، ص،30.

اليهود أيضا "بحر هندر" أي بحر الغرب لوقوعه على الجهة الغربية للأرض المقدسة فلسطين[1].

ما يميز البحر المتوسط هو ربطه بين ثلاث قارات هي افريقيا، آسيا، أروبا، يقع بين خطي عرض °46 شمالا ، وخطي طول °50.5 غربا و °36 شرقا [2]، و تمتد مساحته حوالي 3 ملايين كلم على شريط ساحلي بقدر 3200 كلم، يفصل بين ضفتيه جبل طارق في أقصى الغرب، و يبلغ طول المتوسط 334 ميلا، أما عرضه فيتراوح بين 814 ميلا، و بالتالي يبلغ إجمالي طول السواحل المتوسطية 9761 ميلا و تشارك في الساحل المتوسطي 22 دولة، إضافةإلى جزيرة قبرص و مالطا و تتمثل هذه الدول في ثلاثة أقسام:

1- دول شمال المتوسط (أروبية) فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، موناكو، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا و اليونان.

2- دول شرق المتوسط (أسيوية) فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا.

3- دول جنوب المتوسط (افريقية) الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر [3].

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار التي تمتد منه فهو عبارة عن مجمع من البحار ، فيتفرع منه البحر التراني و البحر الادرياتيكي ،و البحر الايوني ،و بحر ايجيه ، و البحر

[1] Hetemakkan**la méderraneemedivele :percetion et représntation** ;(paris :les editions de la méditerranée ;2002 ;p .54

[2] تباني و هيبة ،**مرجع سابق** ،ص ص،47-48.

[3] سليمة بن حسين،**مرجع سابق**،ص،30.

الأسود . فوفقا للمعيار الجغرافي فان الدول المتوسطية هي تلك الدول التي لها ساحل أومنفذ على البحر المتوسط [1].

المطلب الثاني : الأهمية التاريخية و الاقتصادية لمنطقة المتوسط

أولا : الأهمية التاريخية

تعاقب على منطقة حوض البحر المتوسط منذ بداية التاريخ عدة حضارات مختلفة فهذه الرقعة من العالم تعتبر أكبر مهد شهد ميلاد أكثر الحضارات الفينيقية، الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية و كذا الحضارة الأوروبية المعاصرة، و يرى البعض أن هذه الحضارات شكلت نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة منها الايجابية و منها السلبية.

الحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط أبدعت و خلقت إرثا فنيا وعلميا و أدبيا عريقا ،شكل أداة لربط بين المعارف الإنسانية وتقارب ذهنيات و أفكار شعوب المنطقة في ميادين شتي كالفن و الثقافة ،كما لعب الجانب الديني دورا هاما فقد جمع التراث المتوسطي بين عدة ديانات ،الإسلام والمسيحية و اليهودية هذا دليل على قدرة التعايش الحضاري بين شعوبها .

ثانيا :الأهميةالاقتصادية:

[1] تباني وهيبة ،**مرجع سابق** ،ص،49.

تحتوى منطقة المتوسط على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية ، هذه الثروات تتمثل في النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة المغاربية (ليبيا و الجزائر) [1] و للحديث عن الأهمية الاقتصادية للمنطقة تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين من الدول دول الشمال و دول الجنوب، حيث دول الشمال متقدمة في كل الميادين و تقوم بأكثر تجربة ناجحة في التكتل و التعاون الإقليمي "الاتحاد الأوروبي" ، أما الدول الجنوبية هي دول تعرف مشاكل سياسية واقتصادية و اجتماعية عديدة لأنها فقيرة فهي دول تابعة لدول الشمال [2] .

و الموقع الجغرافي المميز و الاستراتيجي و الذي يحظى به هذا الحوض مقارنة بباقي البحار قد زاد من أهميته الكبرى إلى جانب الثروات الباطنية التي يحتويها مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض و شريان اقتصاد القوى الدولية[3] ، فهو ينقل يوميا عبر مياهه ما يعادل30%من النقل البحري في العالم و 28%من تجارة النفط العالمية و حوالي 370 مليون طن من البترول تعبر كل عام و بمعدل 250 إلى 300 عبور للسفن البترولية في اليوم و تمثل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث الدول المصدرة للنفط، و ليبيا تحتل الحادية عشر لاحتوائها على 4% من مخزون البترول في إفريقيا، و لا يمكن أن ننسى قطاع الزراعة فهو قطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة في

[1] شاكري قويدر ،**مرجع سابق** ،ص، 56

[2] تباني وهيبة، **مرجع سابق**،ص، 56

[3] برد رتيبة،**مرجع سابق**، ص، 59.

المنطقة المتوسطية التي تشتهر بزراعة الحبوب و الخضراوات و الزيتون و الموالح و أشجار النخيل [1].

المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية و الجيوبوليتكية

الجيوسياسية هو تحليل للعلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي فهو علم يركز على الظواهر الجغرافية و يعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعو السياسة و القرارات في الدولة.

الأهميةالإستراتيجية تكمن في كونه نقطة التقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوربا و أسيا ويعتبر بوابة لإفريقيا ،و تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزتها البحرية الهامة "المجال، الحركة، مرونة الاستخدام" و كذلك يعتبر نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي فهو بحر تزدحم فيه الجزر و شبه الجزر و شواطئ مختلفة متعددة[2]. كما إن البحر الأبيض المتوسط يتصل بالبحار و المحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس في و يربط مضيق البوسفور و الدردنيل المتوسط من خلال مضيق مرمرة بالبحر الأسود فهذه المضايق ذات أهميةإستراتيجية يطلق عليها اسم نقاط الخناق.

يعتبر المتوسط من أقدم المناطق التي دارت عليه أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى بهدف السيطرة مما جعل منه جهة انكشاف استراتيجي،فازدادت أهميته في حالة الأزمات

[1] سليمة بن حسين،**مرجع سابق**، ص ص،33،32.

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1،2006)، ص.62.

والتوترات بالتضييق على أوروبا الغربية لان الممرات المذكورة سابقا تعتبر نقاط مرور ملزمة ،فالأساطيل المتمركزة بالمتوسط لها دور فعال في المراقبة و التدخل في الأزمات التي يعتبر المتوسط مسرحا لها خاصة الجزء الشرقي[1].

و بعد الحرب الباردة سمح ببروز تقسيم استراتيجي جديد للمجال المتوسطي هو التقسيم من شرق غرب إلى شمال جنوب. و بعد زوال الصراع بين الشرق و الغرب انتهج تعريف جديد للبحر المتوسط يقضي بالأخذ بالمفهوم الواسع للمتوسط، على غرار ما امتاز به المتوسط من صراعات وتنافس على المنطقة إلا أنه امتاز أيضا بالتعاون[2].

و للتأكيد على الأهميةالجيوبوليتيكية للمتوسط ،قال العديد من الباحثين أمثال"مورتن كابلان " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم أو الجيل القادم ، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطوير المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط "

ومن أكثر النظريات الجيوبوليتيكية المطبقة ،نظرية فريدريك راتزل حيث يقول أن الدولة كائن حي ينمو و هي في حاجة إلى مجال حيوي ينمو ويكبر و يتوسع فيه وتضطر في توسعها هذا إلى ضم أراضي سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال [3].

---

[1] شاكري قويدر ،**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**،رسالة ماجستيرغير منشورة (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2014-2015)،ص،55

[2] سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص32.

[3] تباني وهيبة ،**مرجع سابق** ،ص.52،53.

خلاصة الفصل:

يعتبر الريع و بكل أنواعه مصدر هام لاقتصاديات الدول فهو محرك للتنمية لاقتصادية فامتلاك الموارد الريعية يمكن من بناء اقتصاد قوي ،وتعد منطقة المتوسط منطقة هامة وإستراتيجية مما جعلها محل تنافس الدول الكبرى بسبب توفرها على ثروات ريعية من

أهمها النفط ،هذا التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة جعلها تعيش حالة من عدم الأمن و أللاستقرار حيث تعددت التعاريف التي تناولته ،وهناك علاقة ترابط وتكامل بين الاقتصاد الريعي وتحقيق الأمن و الاستقرار السياسي.

تمهيد :

يعتبر الريع مورد هام للدولو هذا ما ينطبق على العديد من الدول في منطقة المتوسط،فهذا المورد الاستراتيجي أصبح لديه تأثير كبير على امن و استقرار الدول المتوسطية، و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى الريع في المتوسط حيث استعرضنا في المبحث الأول نماذج عن لدول متوسطية ريعية ،أما المبحث الثاني تناولنا فيه معايير استغلال الريع ،بينما قدمنا في المبحث الثالث التأثيرات التي خلفها اعتماد هذه الدول على الاقتصاد الريعي.

المبحث الأول : الدول المتوسطية الريعية

المطلب الأول: الجزائر

أ- لمحة عن النفط الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بشكل كبير و ذلك في صادراته و إيراداته الحكومية ، حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات نسبة ٪ 95 من الاقتصاد الجزائري[1].

إن أول محاولة للتنقيب عن البترول كانت في سنة 1913 و أول إقليم اجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان حيث تم حفر آبار قليلة العمق بعد ملاحظات مؤثرات بترولية على سطح الأرض و في عام 1946 اكتشفت شركة " الصور الفرنسية " أول حقل بترول في " واد قطرني " و تم الحفر بدقة بالغرب من عين صالح عام 1952 و لكن تاريخ الاكتشاف الفعلي للبترول الجزائري كان في 1956 أين اكتشف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة " و في نفس السنة توصلوا إلى اكبر حقل للبترول وهو حقل " حاسي مسعود " ,بعد ذلك توالت الاكتشافات و بدا الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.07 طن سنة 1969 و يقدر الإنتاج الجزائري لسنة 2010 ب 77.7 مليون طن من النفط الخام حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول.

[1] البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **أسعار النفط ...إلى أين** ,العدد 7،جويلية2016،ص، 29.

ب- أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط ذو أهمية كبيرة كونه سلعة إستراتيجية و الذي تستند عليه قوة الدولة من خلال سيطرتها على مواردها و التحكم في مواردها و تكمن أهميته أيضا في كونه مصدر الطاقة و له مكانة متميزة بين مختلف الموارد و نجد أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات ،فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي و الدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من النفط و الغاز الطبيعي، و الثلث الأخير معظمه من دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من% 60 من إيراداتالميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات النفط[1].

ج- سياسة تأميم النفط في الجزائر

كان تأميم النفط في الجزائر يوم 24 فيفري 1971 ،و لكن في الحقيقة سبقته عدة تدابير أخري ففي جوان 1967 بادرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار سريع و ذلك بوضع الشركات النفطية الأمريكية و البريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة ، بسط الشركة الوطنية "سوناطراك" على شبكة التوزيع منذ شهر ماي 1968 ، تحويل مصالح الشركات " اسو- ستا ندر\ الجزائر" و "أسو- أفريكا" منذ شهر أوت 1967 إلى الشركة الوطنية الجزائرية "سونا طراك"[2].

---

[1] رقية بوبكري ،نورالبقينعرباوي ،**مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**،مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس كلية العلومالاقتصادية ،اقتصاد وتسير بترولي،2012-2013)،صص27،28.

[2] خميسة عقابي ، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية ، دراسة حالة الجزائر (1990-2014)** ،مذكرة غير منشورة لاستكمال شهادة الماجستير ، (جامعة محمد خيضر:كلية الحقوق و العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، 2015/2014)،ص 139.

د- الإمكانيات النفطية الجزائرية

تملك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة ، و هذا من خلال التطرق إلى تطور القدرة الإنتاجية و التصدير لقطاع النفط في الجزائر :

- **تطور إنتاج النفط في الجزائر**

لقد مرت سياسة إنتاج النفط بمراحل ،أولها كانت في سنة 1971 حيث انخفض فيها قيمة الإنتاج و هذا بسبب الظروف التي سبقت تأميم المحروقات في 1971/02/24 و باسترجاع سيادتها على المحروقات ، و بدأإنتاج النفط الخام في الارتفاع و مع ارتفاع أسعار النفط أخذت سوناطراك تغير من سياستها الإنتاجية و هذا من خلال تنويع المنتجات النفطية ، و في سنة 1978 حيث وصلت أسعار النفط إلى مستوى 18 دولار للبرميل و هنا بلغ إنتاج النفط الخام أعلى مستوى له ، و لكن الإنتاج انخفض بالرغم من تواصل ارتفاع الأسعار و هذا بسبب تغير سياسة الدولة الاقتصادية التي تعمل على وضع توازن بين القطاعات الاقتصادية ،أما الفترة 2003-2007 حيث عرف فيها الإنتاج مستوى غير مسبوق و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في البحث و التنقيب ،إضافةإلىأن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005 ، و بلغ عدد الشركات عن ما يزيد عن 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك مما ساهم في تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر[1].

[1] زرواط فاطمة الزهراء،بورواحة عبد الحميد،**اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014**،(جامعة سطيف 1 :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير2015)، ص5.

هـ- مراحل تصدير البترول في الجزائر

شهد تصدير البترول في الجزائر تذبذبات كبيرة ، فقد مر بثلاث مراحل أساسية و هي :

1- **1962 -1971**:استقلت الجزائر في 1962 إلاأنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا حيث أنها كانت تسيطر على حقول النفط التي كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبيةالتي تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسيو أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاءشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في "1963/12/31 و التي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات ، وفي عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتر وكيماوية،وفي بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في1965 و التي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري إلاأن المفاوضات فشلت مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب 285 دينار للبرميل، رفض الجانب الفرنسيهذا الإجراء فدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في28 أوت 1970 ، لكن فشلت من جديد بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين ،ثم انسحبت فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04 ، وفي 24 فبراير 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الراحل "هواري بومدين "وتحولت الشركات الفرنسية و الأجنبية لصالح

الشركة الوطنية "سوناطراك "وأصبح لها الحق في 30% من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير[1].

2- **1971-1979**:تميزت هذه الفترة بالنمو السريع و المتزايد لصادرات البترول إذ وصل إلى ما يفوق 109 مليون TEPوتعتبر من أعلى القيم التي سجلت في تاريخ صادرات النفط الخام في الجزائر.

3- **1980-1988**:تراجعت صادرات البترول الخام في هذه الفترة بصفة ملحوظة بسبب توجيه قسم كبيرة من الإنتاجإلى التكرير،وسجلت هذه الفترة أدنى مستوى لصادرات البترول الخام في تاريخ الجزائر.

4- **1999-2010**:تميزت هذه الفترة بالعودة القوية و السريعة لصادرات البترول الخام في الجزائر لتصل إلىأعلى مستوياتها سنة 2005 و بلغ تقريبا 100 مليون TEP

تعتمد الجزائر على عائدات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية مما يعنى أن البترول هو المحرك الأساسي لعمليتي النمو و التنمية الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: مصر

- مفهوم السياحة:

[1] علماوى عمر،سعداوي شرف الدين ،**أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني ،1990،2012**،مذكرة غير منشورة لاستكمال شهادة ليسانس ،،جامعة قاصدي مرباح:كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير،2012،2013)،صص10،11.

[2] بن رمضان أنيسة ،بالمقدم مصطفي،**الموارد الناضجة و أثرها على النمو الاقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر**،(جامعة تلمسان: أبحاث اقتصادية و إدارية ،2014)،ص ص،300-304.

تعرف السياحة على أنها نشاطللسفربهدفالترفيهوتوفيرالخدماتالمتعلقةبهذاالنشاطوالسائحهوذلكالشخصالذييقومبالانتقاللغرض السياحةوذلكحسبتعريفمنظمةالسياحةالعالمية) التابعةلهيئةالأممالمتحدة , لقد توسعت فروع السياحة وأصبحتتدخلفيمعظممجالاتالحياةاليومية،و تخطتالسياحةالحدودالضيقة لتدخلبقوةإلىكلمكانلتؤثرفيهوتتأثر به،هذاالتنوع هونتاجتطورصناعةالسياحةونتاجزحفهاإلىمقدمة القطاعاتالاقتصاديةفيالعالم،فقدتمكنتالسياحةمن تجاوزكلالأزماتوأثبتتالتجاربأنهاصناعةلا تتدثربلتنموعامابعدعامرغمكلالأحداثالتي قدتمربها،فالسياحةهيصناعةمرتبطةبالرغبة الإنسانيةفيالمعرفةوتخطيالحدود،لقدتوقعالبعض منذسنواتأنتقلحركةالسياحةمعتطورالإعلام وظهورشبكةالإنترنتالتي تعجبالمعلوماتوالصور والبياناتولكنالسنواتأثبتتأنالسياحةستظلأكثر الصناعاتنموا،ورغمدخولدولكثيرةفي الفترةالأخيرةإلىسوقالسفروالسياحةإلاأنالسوق يستطيعاستيعابالعالمكله[1].

تعد مصر أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الأوسط و مؤهلة لأن تكون أهم بلد سياحي في العالم و هذا لامتلاكها عدة أنواع من السياحة و التي اشتهرت بمواقعها السياحية التقليدية مثل : الأهرام في الجيزة ...الخ[2].

[1] ياسين فجي، **السياحة في مصر : المؤهلات و الإحصائيات و الرهانات**،ص

2،في: http://geotetouan.blogspot.com/2014/01/normal0falsefalsefalseenusxnone_، تاريخ الاطلاع،20/06/2017.

[2] ناجي التوني , **دور و أفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية** ، الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، ماي 2001 ، ص10.

يعدالنشاط السياحي احد أهم أعمدة الاقتصاد المصري ، حيث يساهم في توفير الوظائف و كذلك يعتبر مصدر هام للدخل الأجنبي و محركا لقطاعات عديدة ، حيث يتأثرو يؤثر هذا النشاط السياحي على نشاط الإنتاج ، الاستهلاك ، الرحلات ، الاتصالات ، البنوك ، الفنادق ...الخ [1].

وتعتبرالسياحةمنأهممصادرالدخلالقوميفيمصر ،كماأنالشعبالمصريمعتادعلى وجودالسياحبينهممنذالقدموتتميزمصربكثرةالمناطقالسياحيةعلىاختلافأنواعها بسببوفرةالمعابدوالآثاروهناكأيضاالقريةالفرعونيةالتيبهاالكثيرمنالتماثيلواستثمارهاللجذب السياحي،كماتتوفرالبنيةالتحتيةالسياحيةوالتيتشملفنادقالخمسنجوموالقريةالسياحيةوشركات السياحةومكاتبالطيران.

- **المؤهلاتالسياحيةفيمصر:**

تعدالسياحةالثقافيةوالأثريةمنأهموأقدمأنواعالسياحةفيمصرإذبهاالعديدمنالآثار الفرعونيةواليونانيةوالرومانيةوالمتاحف،وقدنشأتالسياحةالثقافيةمنذاكتشافالآثارالمصرية القديمةوفكبعضرموزالحروفالهيروغليفيةماجذبالسياح منكلأنحاءالعالملمشاهدةمصروأثارهاوحضاراتهاالقديمةمنخلالمتاحفهاالقوميةوالفنية والأثريةلعلأبرزهامايلي:

[1] ياسر عوض عبد الرسول ، **معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر و أثارها الاقتصادية** ،(برأس البر :المعهد العالي للإدارة و الحاسب الآلي)، ص1.

- **منطقة الأهرامات:**

تعتبر الأهرام الثلاثة خوفو وخفرع ومنقرع، إحدى عجائب الدنيا السبع كما إنها تعتبر إنجازا هندسيا معمار يافريد اتشهد على شموخ عظمة مصر ويقف لحراستها تمثال أبو الهول وهو تمثال ضخمي تكون من جسم أسد ووجه إنسان ،وتقع غرب القاهرة وهيا لأهرامات الثلاثة الثابتة الشامخة التي ترجع إليا القرن الثامن والعشرين قبلا لميلاد والتي أثبتت التفوق الهائل للقدماء المصريين في فن العمارة وعلوما لهندسة والطب والتحنيط وغيرها

- **المتاحف:**

يوجد العديد من المتاحف في مصر وهي تتنوع بين متاحف قومية وفنية وإقليمية ومنها:

المتحف المصري، متحف الفن الإسلامي، المتحف اليوناني[1].

يرتبط النشاط السياحي في مصر بعاملي الأمن و الاستقرار ،حيث عانت مصر في السنوات الأخيرة من العمليات الإرهابية إضافة إلى تدهور وضعها الاقتصادي ، فالسياحة تتطلب توفير الأمن و الاستقرار السياسي ، ولذلك لا بد من وضع خطة عمل لاستعادة السياحة و حل مشاكلها[2].

---

[1] ياسين فجي، **مرجع سابق** ، ص 3.

[2] محمد صفاء الدين ,**الأمن و الاستقرار أساس عودة السياحة ..و الوزارة تسعى لحل الأزمة**, في : (https:elbadil.com/author/mohamed_safaa/ تاريخ الاطلاع،02./2017/08

- قناة السويس

- موقع قناة السويس :

تقع غرب شبه جزيرة سيناء في ثلاث محافظات هي (بورسعيد , الإسماعيلية , السويس) تربط بين البحرين الأحمر و المتوسط مما أدى إلى تقليص المسافات بين المراكز التجارية و الأقاليم الصناعية , و يمثل الموقع الجغرافي للقناة أهمية اقتصادية و إستراتيجية لمصر في قلب منطقة الشرق الأوسط بحيث يمر بها أكثر من % 10 من تجارة العالم و% 40 من التجارة البحرية المنقولة عبر الدول لذا لقبت "شريان الاقتصاد العالمي"[1].

- أهمية قناة السويس :

تعتبر قناة السويس أسرع ممر للشحن البحري بين أوروبا و آسيا و الذي يعتبر أهم مصدر للعملة الصعبة بالنسبة لمصر , و تهدف مصر إلى تطوير قناة السويس من خلال مشروع إنشاء " **قناة السويس الجديدة** " من اجل توسيع حركة الملاحة الدولية و تكثيفها وزيادة المردود الاقتصادي لها[2].

[1] محمود أبو النصر ,**قناة السويس ملحمة شعب ..و حلم أجيال**,(مركز تطوير المناهج و المراكز التعليمية 2015/02014) ،صص 8-9.

[2] اتحاد المصارف العربية, **قناة السويس الجديدة تنعش الاقتصاد المصري ،ادارة الدراسات و البحوث**،في:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/160216061575157715751604158716081610158 7/7472/، تاريخ الاطلاع،2017/06/15

لهذه القناة تأثير ايجابي في الدخل القومي المصري نظرا لأهميته الكبيرة في تنشيط حركة التجارة العالمية و النقل و الملاحة البحرية ما بين الشرق و الغرب[1].

المبحث الثاني: معايير ادارة الريع والاقتصاديات البديلة

المطلب الأول: معايير ادارة الريع

1-الشفافية و المساءلة

أ- **الشفافية:** الشفافية في ادارة الإيرادات النفطية رهانا مهم لما لها من انعكاسات ايجابية على الدول و المجتمعات ،وكذلك دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي ،فهي تعزز مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد و هدر الثروات.

وللشفافية معايير في الصناعات النفطية :أي كيف يمكن تحقيق الشفافية :

- نشر المدفوعات و الإيرادات: النشر المنتظم لكافة المدفوعات المالية المتعلقة بالنفط و التي تقدمها الحكومة و كافة العوائد التي تتلقاها الحكومة من مؤسسات البترول.
- حق الاطلاع للجمهور: يوجب نشر المدفوعات و العوائد النفطية لعامة الجمهور أي الاطلاع عليها .
- تدقيق الحسابات : تخضع تلك العوائد والمدفوعات لتحقيق حسابي مستقل و موثوق.
- تطابق الايردات و المدفوعات: أي تسوية

[1] هديل البكري , **ما اهمية قناة السويس في جوان 2015** ,ص.2, في:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3_%D9%81%D9%8A_%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86_2015 تاريخ الاطلاع:20/07/2017

- شفافية المشاريع النفطية :الإعلان عن المشاريع الجديدة و التوسعية للقطاع النفطي.
- المعاير البيئية: العمل على نشر المعلومات الخاصة بالآثار على البيئة.
- إشراك المجتمع:يشارك المجتمع المدني بفعالية في رصد و تقيم عملية الشفافية .
- عمل مؤسسي:إن يتم إنشاء مجلس الشافية في الصناعات النفطية وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة و الشركات النفطية و المجتمع المدني.

ب- **المساءلة:**المسألة واجب المسؤولين تقديم التوضيحات و التقارير الدورية عن نتائج أعمالهموصرامته تنفيذها ،وتطلب المسألة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجرى من وقائع و حقائق و كشف الأخطاء و التجاوزات والمحاسبة عنها ،و للمسألة أهمية قصوى تظهر من خلال هذه النقاط:

- قطع الطريق المسئولين في حالة محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة .
- تقليص فرص الإنفاقات غير المشروعة .
- كشف التلاعب و الفساد.
- توخي المسؤولين الحذر و الحيطة في أعمالهم طالما أنهم معرضون للمساءلة .
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فعالية [1].

[1] عبد المجيد عثماني ، **اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)** مذكرة غير منشورة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم اقتصادية علوم التسير وعلوم تجارية،2012-3013،ص15.

2- الرقابة على استخدام عوائد النفط و دورها في تحقيق التنمية المستدامة :الرقابة هي تلك العملية التي تكمن من اكتشاف أيةانحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها و تجنب الأخطاء مستقبلا، ولتحقيق الرقابة على العوائد النفطية مجموعة من الأهداف :

- أهدافاقتصادية : تتمثل في كيفية استخدام عوائد النفط و استثمارها في أفضلالأوجه وعدم إسرافها و الحفاظ عليها من التلاعب و الاختلاس.
- أهدافسياسية : التحقق من تطبيق ما و أفقت عليه السلطة التشريعية باستخدام الأموال.
- أهداف مالية: أي التأكد من مطابقة مختلف التصرفات بهده العوائد للقوانين والأنظمة و السياسات المالية و تركز الرقابة القانونية على مبدأ المسألة و المحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية.

3- تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة و فاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط:

أي مقارنة كفاءة الإنفاق الحكومي من ناحية و فاعلية التنفيذ من ناحية أخري،أي التأكد من الحصول على أقصى استفادة من الإنفاق العام على مشروعات أو خدمات

اجتماعية ،كما يهدف هذا التقييم إلى الحكم على ما إذا كان هذا البرنامج هم أفضل بديل لاستعمال الموارد المالية[1].

- **اللاعقلانية:**

تظهر اللاعقلانية في إدارة العوائد النفطية من قبل الدول الريعية من خلال شراء السلم الاجتماعي الذي تحاول تحقيقه في مجتمعاتها ،فالدول الريعية النفطية في فترة الطفرة تضمن استقرارها مستفيدة أو معتمدة على المداخل الضخمة للريع النفطي من خلال تصريف تلك العوائد بصورة استهلاكية عبر مختلف مجالات و نواحي الحياة الاجتماعية لذلك تقوم بشراء السلم الاجتماعي من خلال ما تقدمه من هيبات و إعاناتأو من خلال تضخيم أجهزتهاالأمنية و العسكرية لقمع أي معارضة قائمة أو محتملة قد تهدد استقرارها.

فخلال الأزماتأو تراجع الأسعارأوالإنتاج تظهر هشاشة ذلك الاستقرار و السلم الاجتماعي المحقق سابقا ،فتعمل الدولة على موازنة الإنفاق العام للعائدات النفطية ،يؤدي ذلك بأصحاب الدخل المحدود إلى دفع الثمن ،أن السلم الاجتماعي المحقق في الدول الريعية و القائم على الخضوع والاستسلام وعدم الرغبة في أي محاسبة أو مساءلة وما يصاحبه من بسط الدولة الريعية لقوتها العسكرية ومظلتها الإعلامية مع السلم الاجتماعي الحقيقي[2].

- **النفط نقمة أم نعمة**

[1] **المرجع نفسه**،ص17.

[2] نعيمي أم الخير،**السلم الاجتماعي وأزمة الدولة الريعية –حالة الجزائر**،مذكرة غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة :ميدان الحقوق و العلوم السياسية تنظيم سياسي وإداري،،2015–2016)،ص38.

أولا: النقمة:

في العديد من الدول الوفرةفي الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان ، غير انه من المفروض أن يحدث العكس هذا وتؤدي عائدات هذه الموارد إلى دعم التنمية و النمو الاقتصادي ، وقد بينت تجارب التنمية في اكبر البلدان المصدرة للنفط أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة،ومن ابرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثير للدهشة أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو اقتصادية منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تملك موارد كبيرة ،غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي يبدو للوهلة الاولى كأنه لغز لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف القطاعات الاقتصادية ولان وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من المورد،و يؤدي إلى رفع مداخل ألاقتصاد هذا يؤدي ترجيح كفة معدلات التبادل لصالح الدول المصدرة لهذه المورد ، و بالتالي من المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي و ليس العكس [1].

هناك العديد من الدراسات أرجعت سبب نقمة النفط إلى نتيجة الاعتماد المتزايد على العائدات النفطية ،إلى جانب تخلف القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه أكثر من75٪ من

[1] سيدي محمد شكوري ،**وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** ،أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة ابي بكر بلقايد _ تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص نقود ،بنوك ومالية ، 2016-2012)،ص3.

السكان ، إضافةإلى ضعف بقية القطاعات الاقتصادية و لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي ،وهذا بسبب أيضا ضعف التنظيم و الإدارة ولعدم استخدام عائدات النفط في التنمية .

لقب النفط بالذهب الأسود فهو طاقة إستراتيجية و قوة دافعة للتنمية المستدامة في مجالات عدة سياسية ، اقتصادية ،اجتماعية ،وعسكرية ،و بالمقابل يعد عامل تهديد مباشر لمستقبل العالم في ظل استمرار الصراع من اجل السيطرة على مخزونه، فحسب الدكتور توفيق جراد النفط نقمة على العرب كأوطان و شعوب نتيجة لما تأثرت به من عمليات الغزو و التي تعرضت لها المنطقة بسبب السيطرة على النفط و كما أن لشركات النفط العالمية بقيادة الوليات المتحدة الأمريكية تلعب دورا في صنع الحرب و استخدام النفط كسلاح للمقاطعة و الحصار الاقتصادي و النزاعات السياسية و العسكرية و تتحكم الوليات المتحدة بأسعار النفط من قبل الكارتلات الاحتكارية العالمية و ارتباط الدولار بأسعار النفط[1].

ثانيا: النعمة:

من الدول الأكثرإدارة و استغلال للنفط و لعائداتها بطريقة عقلانية هي دولة النرويج فهي تمثل اكبر منتج للنفط في أوربا و الثالث من حيث التصدير و ذلك بعد السعودية وروسيا ، فبالرغم من أن النرويج و الدول النامية المنتجة للنفط تجمعها "نعمة النفط" إلاأن الفرق شاسع بينهما في كيفية استغلال و استثمار هذه النعمة ،فقد تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط ، حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في اقتصادها من خلال

[1] مخلوف ، غسان محمود،وآخرون، **النفط... نعمة ام نقمة...**(ورشة عمل للقيادة القومية ،14 ، ديسمبر 2011)،ص ص،1- 3.

استثمار العوائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلى و هذا من اجل تفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط و هذا جنبها الوقوع في" نقمة النفط"،فمنذ تسعينات القرن العشرين انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط ، وذلك بوضعها في صندوق النفط و استغلال٪ 4 من هذه العوائد في الميزانية السنوية و الباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية و هذا بهدف حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط و تقلباتها مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل ،فالميزانية العامة لدولة النرويج تتكون من نفقات و إيرادات حيث أن مصدرها الضرائب سواء كانت عادية أم نفطية ، إلاأن النرويج هي دولة مصدرة للنفط ، فإن إيراداتها تحتوي على نسبة كبيرة من الضرائب المتأتية من النفط[1].

بالرغم من قدرة النرويج على ادارة و استغلال النفط وعوائده بطريقة عقلانية إلاأنها مرت على فترتين تاريخيتين من سوء ادارة عوائد النفط أولها عندما كانت أسعار النفط مرتفعة في السبعينات ، حيث قامت الحكومة النرويجية بإنفاق الكثير من أموال النفط من خلال تبني سياسات مالية توسعية و كذلك قدمت دعم كبير للقطاعين الصناعي و الزراعي ممأديإلى تدهور في ميزان المدفوعات ، إما الفترة الثانية كانت في النصف الأول من الثمانينات ، حيث أن النمو الاقتصادي كان مدفوعا بالإنفاق الحكومي مما أدىإلى ارتفاع معدل التضخم و توسع الائتمان المصرفي بشكل كبير ،ومن اجل زيادة تنافسية صادراتها

[1] خاليدةبن عوالي ،**استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرو تجربة النرويج** ،مذكرة غير منشورة للحصول على شهادة الماجستير،(جامعة وهران2 : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير و العلوم التجارية ،تخصص اقتصاد دولي،2015-2016)، ص156.

قامت الحكومة بتخفيض عملتها الكرونة، لكن عندما تدهورت أسعار النفط العالمية إلى 20 دولارا في سنة 1986 كان الاقتصاد ضعيفا لمواجهة الصدمة الاقتصادية و بالتالي النتيجة كانت أزمة مصرفية استدعت إنفاق اكبر البنوك في النرويج[1].

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة و البديلة للريع

- **الطاقة المتجددة:**

هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة و متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة لكنها متجددة باستمرار فهي تشمل الطاقة المستمدة من الطبيعة كالطاقة الشمسية و الرياح و الطاقة المائية وتلعب دورا هاما في حياة الإنسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة فهي مصادر طويلة الأجللأنها مرتبطة بالطبيعة ،كما أنها استخدام الطاقة المتجددة لا تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان ،يتطلب للطاقة المتجددة استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات و الأحجام الكبيرة و الواقع أن هذا هو احد أسباب ارتفاع التكلفة الوليدة لطاقة المتجددة هذا ما شكل العائق أمام انتشارها السريع ، للطاقة المتجددة ايجابيات استخدامها حيث انها تعد صديقة للبيئة و متوفرة بكثرة في جميع أنحاء العالم و اقتصادية في كثير من الاستخدامات وذات عائد اقتصادي كبير.

أ- الطاقة الشمسية:

[1] **المرجع نفسه**ص،173.

إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو اليوم من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية كونها طاقة نظيفة لذلك نجد دول عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا لتحقيقه[1]، لما تمتاز من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى، من خصائصها إنها تعتبر الطاقة الأكثر مصادر الطاقة المعروفة بسهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى وهي طاقة نظيفة غير ملوثة[2].

ب – الطاقة المائية:

يعد تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ماقبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر ، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج و السويد وكندا و البرازيل تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار وتبني السدود و البحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة[3] ، ومن خصائصها هي طاقة مجانية و متوفرة بكثرة وتعتبر من ارخص أنواع توليد الكهرباء و هي طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة[4].

ج– الطاقة الهوائية:

[1] حافظ برجاس،**الصراع الدولي على النفط العربي** ،(لبنان،بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام،ط1، 2000) ، ص،55.

[2] احمد بوخوش،زرارة بطاش،**الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط،دراسة حالة بوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة "غرداية"** مذكرة لنيلشهادة اللسانس،(جامعة قاصدي مرباح _ورقلة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2012–2013)،ص4.

[3] حافظ برجاس ،**مرجع سابق**،ص،57.

[4] احمد بوخوش،**مرجع سابق**،ص،8.

هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء و الرياح عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسير السفن الشراعية و في أغراض زراعية و صناعية متعددة ويرتبط اليوم مفهوم هذه باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية و محطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغطية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية[1] ، ومن خصائصها هي طاقة مجانية و لا تحتاج إلى صيانة مستمرة ،تستعمل في ضخ المياه وفي طحن الحبوب وفي توليد الكهرباء[2].

هـ- الطاقة الحرارية الجوفية:

هي طاقات دفينة في أعماقالأرض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة أوالبخار و الصخور الحارة،لكن الحرارة المستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية هي المياه الساخنة و البخار الحار.

و-الطاقة العضوية:

يقصد بها الطاقة التي يمكن استنباطها من المواد النباتية و الحيوانية و النفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيمائية أو التحليل الحراري كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة و استخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أوإنتاج البخار الذي يمكن بواسطة تشغيل الطوربينات و توليد الطاقة الكهربائية[3].

[1] حافظ برجاس،**مرجع سابق**،ص،58.

[2] احمد بوخوش، **مرجع سابق**،ص،7.

[3] حافظ برجاس،**مرجع سابق**،ص،59.

المبحث الثالث : تأثير الاقتصاد الريعي على الدول المتوسطية

المطلب الأول :التأثيرات السياسية و الاقتصادية

أ- التأثيرات السياسية :

إن التدفق الكبير على أي دولة من صادراتها من الموارد الطبيعية و الذي يسمح بوجود خلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي و هذا نتيجة للصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ، و لقد أدت الدولة الريعية إلى تراجع معدلات المشاركة السياسية و تغيب الديمقراطية من خلال خلق قوى و شرائح اجتماعية عديدة مرتبطة بها[1].

ب- التأثيرات الاقتصادية :

تفرز الدولة الريعية تأثيرات عديدة في الجانب الاقتصادي ، فهناك ما يعرف **بالمرض الهولندي** و هو ما يعني به الاقتصاديين أن يكون أي بلد يصدر المورد الطبيعي فيتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي و هو ما يؤدي إلى رفع قيمة المحلية بسرعة إزاء العملات

[1] محمدعز العرب ،**مرجع سابق**، ص ص،19،18.

الدولية الأخرى،و يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلى،و قد سميت هذه الظاهرة بالمرض الهولندي لأن هذه الخصائص تم رصدها في بداية الأمر في هولندا بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي و بعد فترة أدى إلىإضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى، و هي ظاهرة تم رصدها بعد ذلك في عدد كبير من الدول المصدرة للموارد الطبيعية و على رأسها الدول النفطية، و لا يمكن تجاهل تذبذب أسعار تصدير الموارد الطبيعية خاصة النفط الذي يؤدي إلى دورات متعاقبة من الازدهار و الكساد في البلدان التي تعتمد على هذه العائدات[1].

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية و الثقافية

تعمل الموارد الطبيعية من خلال تدمير الاقتصاد المحلى، فظهور النفط يؤدي إلى نشأة سلوك يسعى للريع و الفساد ،و هو ما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار و النمو وكذلك أدى إلى تدهور مؤسسي ربما يكون السبب الأكثر أهمية وراء مشكلات الدولة الريعية مثل نيجيريا و الغابون في إفريقيا من النواحي الاقتصادية و السياسية و أمر يتكرر في كافة الدول الريعية النفطية خاصة مع بداية تدفق العائدات في ظل غياب شبه تام للمؤسسات المحترفة القادرة على إدارة هذه العائدات بكفاءة و مسؤولية.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 14.

يرى بعض الاقتصاديين و المفكرين العرب مثل "يوسف صايغ" و "حازم البيلاوي" و"على خليفة الكواري" إذ أشاروا إلى حالة الانخفاض الواضح في معدل المشاركة للقوى العاملة الوطنية من إجمالي السكان و هذا يعود إلى عدد من الأسباب أهمها محدودية المرأة في العمل إضافة إلى وجود بعض الظواهر الجديدة كالبطالة ،إذ أن هناك فئة من فئات القوى العاملة الوطنية المتحصلة ظلت خارج نطاق العمل[1].

خلاصة الفصل:

يعد الريع قوة تسعى كل دولة لاكتسابها , باعتباره مورد استراتيجي و الذي يمكن الدولة من تحقيق تقدم و تطور في حالة ما إذا استغل بطريقة عقلانية من طرف أنظمة هذه الدول , و الملاحظ في الدول المتوسطية الريعية أنها تعرضت لتأثيرات سلبية نتيجة استغلالها اللاعقلاني لمواردها الريعية , فأصبح ريعها مصدر للأمن وعدم الاستقرار وبالتالي أصبحت الدول المتوسطية مجبرة على اتخاذ معايير محكمة للاستغلال الأمثل لمواردها الريعية .

[1] **المرجعنفسه** ، ص ص 16، 17.

تمهيد:

يقوم الإقتصاد الليبي على النفط الذي يشكل أهم مورد إقتصاديولطالما اقترناإقتصادها بهذا المورد ،بحيث يعتمد على النفط بدرجة كبيرة ، ولكن هذه العوائد النفطية استخدمها النظام الليبي في شراء السلم الإجتماعي و المحافظة على السلطة، ومع بداية الثورة الليبية سقط نظام القذافي وفقدت ليبيا أمنها واستقرارها ولكن بقى النفط يشكل مصدر صراع داخلي (الأطراف الليبية) و دولي (الدول الكبرى) هذا الفصل يدرس الإقتصاد الليبي المعتمد على الريع النفطي ، و يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث أولهاالإقتصاد الليبي قبل الثورة ، أما المبحث الثاني تناول الإقتصاد الليبي بعد الثورة ،أما المبحث الثالث قدم الآفاق المستقبلية لليبيا.

المبحث الأول: الاقتصاد الليبي قبل الثورة

المطلبالأول:الإطار العام لليبيا و تطورها التاريخي

- **المساحة:**ليبيا هي رابع الدول الإفريقية من حيث المساحة و لها حدود مشتركة مع كل من تونس،الجزائر، تشاد،النيجر،والسودان،وتتميز بالعديد من الخصائص الجغرافية منها امتلاكها 2000 كم من السواحل على البحر المتوسط ، وتأتي في المركز السابع في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها الإجماليةحوالي 1,759,540 كيلو متر مربع.
- **السكان:** يبلغ عدد سكان ليبيا 6,2 مليون نسمة،يعيش 78٪ من سكان في المدن ويتمركزون بشكل أساسي في 3 مدن رئيسية هي طرابلس 1,8 مليون نسمة،بن غازي 650,000 نسمة ، ومصراتة 350,000 نسمة حسب إحصائيات 2012 .
- **الموارد:** احتلت ليبيا المرتبة رقم 55 من أصل 58 دولة طبقا لمؤتمر إدارة الموارد الصادر عام 2013 ،إذ تعتمد ليبيا على النفط الذي يسهم بنسبة 98٪ من صادراتها [1].

كانت ليبيا بصحرائها الشاسعة من أفقر بلاد شمال إفريقيا قبل الكشف عن البترول فيها ثم صارت من أغني بلاد العالم في النصف الأخير من سبعينيات القرن العشرين وحتى في أوائلالثمانينات،حتى إنهار النفط وتقلص إلى حوالي 40 دولارا للبرميل و انحداره

[1] المنظمة الليبية و الاستراتيجيات ، **تحديات التنمية المكانية في ليبيا** (ليبيا:مكتب طرابلس،2016)،ص ص،4-7.

إلىحواليثمانية دولارات، بجميع المقاييس مازالت ليبيا تعتبر من بلاد العالم الغنية بمقارنة دخلها بتعداد سكانها ،إذ يبلغ متوسط الدخل القومي للفرد سنويا ما يزيد عن 9000 دولار[1].

- **التاريخ:** ظلت ليبيا آخر ممتلكات الدولة العثمانية في شمال إفريقيا حتى تمام هزيمتها عام 1911 عندما حارب الإيطاليون ضد القبائل الليبية، أتم موسيليني الفتوحات أملا في استعادة الإمبراطورية الرومانية و بدأ في حفريات للكشف عن المدن الرومانية المختفية تحت الرمال، وأستعاد نظم الري و بنا قوسا عظيما للنصر في منتصف المسافة من طرابلس إلى بني غازي مكن موسيليني ثلاثمائة ألف فلاح من الاستيطان في ليبيا و صارت المدن الليبية ايطالية المظهر ، نصب الملك محمد إدريس زعيم الطائفة السنوسية و الذي قاد المقاومة ضد الإيطاليين في العشرينات، لم يدرك موسيليني ثروة ليبيا الحقيقية ،فقد تم الكشف عن النفط في ليبيا سنة 1957 و تزايد إنتاجه سريعا ، حدث انقلاب ضد الملك إدريس السنوسي في الفاتح من سبتمبر 1969 أثناء زيارته لأثينا واستبدل بمجموعة من الضباط الشباب تحت قيادة الملازم الذي رقي نفسه لرتبة العقيد "معمر القذافي"،هدم النظام الجديد قوس النصر وأغلق قاعدة"هويلس" وقطع كل التحالفات مع النظم الغربية ، فقد الإيطاليون مكانتهم وتم طردهم من ليبيا ،كان العمل الأول الذي قام به القذافي هو تأميم شركات النفط الغربية وفرض ارتفاع كبير في سعر النفط ،وفجأة وجدت ليبيا نفسها من

[1] محمد صادق صبور،**مناطق الصراع في افريقيا**،(القاهرة:دار الامين لنشر و التوزيع،2006)،ص 145.

أغنىالدول ، لم يكن السبب الوحيد في زيادة دخل ليبيا هو الإرتفاع السريع في سعر برميل البترول بل كان للزيادة في إنتاج البترول الليبي أكثر بكثير[1] .

المطلب الثاني:الخصائص العامة للإقتصاد الليبي:

أ-تعريف الإقتصاد الليبي :

يعتمد الإقتصاد الليبي اعتمادا شبه كلي على عائدات النفط وهذا بفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي حققها جراء تصديرهللنفط بعد ارتفاع أسعاره في أوائل و أواخر السبعينات بحيث حقق الإقتصاد الليبي معدلات نمو عالية، تزايدت في الناتج المحلي و الإدخار و الإستثمار و نصيب الفرد.

ب-أهم خصائص الإقتصاد الليبي:

- يتميز الإقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بالسكان و عدم كفاءة عنصر العمل كميا و نوعيا، و تدني مرونة القطاع الإنتاجي " الزراعة و الصناعة ".

- هيمنة القطاع النفطي على الأنشطة الإقتصادية فظل الإقتصاد الليبي محتفظا بمعظم مميزات التخلف رغم الجهود التي بذلت و قدر دخل الفرد في مدينة طرابلس عام 1952 بحوالي 42 دولار سنويا و لذا وصف الإقتصاد الليبي في ذلك الوقت باقتصاد العجز

[1] **المرجعنفسه**،صص،150،148.

بسبب انخفاض مستوى الدخلو الإدخاروالإستثمارو الإنتاج و لذا اعتمدوا على المساعدات الأجنبية و المعونات التي تقدمها الهيئات و المنظمات الدولية كمصدر أساسي للدخل.

ج – البترول في ليبيا :

يتدفق البترول في ليبيا بسرعة كبيرة و بكميات ضخمة لم تكن متوقعة فمنذ عام 1955 بدأ التنقيب عن البترول في الأرض الليبية، بعد أن منحت الحكومة الليبية الإتحادية، امتياز التنقيب عن البترول لشركات أجنبية عديدة منها، "شل، واسو،و بيل" و شركة البترول الفرنسية ووقعت اتفاقية أخرى للتنقيب عن البترول بين الحكومة الليبية و شركتين ايطاليتين[1].

1-اكتشاف البترول:

نجحت هذه الشركات في التنقيب عن البترول كل في منطقة امتيازها و أولها شركة "اسو" اكتشفت النفط على الحدودبين ولايتي طرابلس و برقة في عام 1959، ثم تليها شركة "موبيل أو بل" عام 1960 تمكنت من اكتشاف النفط في منطقة تبعد 80 ميلا عن الساحل، كما اكتشفت شركة "شل"آباراعديدة في مناطقأخرى، و في المنطقة الجنوبية الشرقية اكتشفت شركة البترول الليبية الأمريكية عدد من الآبار ، و في هذه الآبار وجد في بعضها غازات و بعضها النفط.

[1] عبد الرحمن علي محفوظ، محاضرة منشورة بعنوان **الاحتواء بالاقتصاد الليبي و معرفة مدى الاعتمادات الكلية و ما هوالنمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام**، (جامعة طرابلس: كلية الاقتصادية و العلوم السياسية،2012)، ص،3.

5- الصعوبات التي واجهت الشركات:

تحملت الشركات الناقبة للنفط نفقات ضخمة قبل اكتشاف النفط، بسبب طبيعة أراضي ليبيا، فهي صحراء تتخللها صخور كثيرة، غياب الطرقات المعبدة للتنقل لذلك لجأت الشركات إلى استعمال الطائرات لنقل العمال و التموين بالمعدات و الآلات اللازمة، و كما اضطرت الشركات إلىإنفاق مبالغ كثيرة للحصول على المياه و نقلها بواسطة سيارات نقل عبر طرق غير معبدة لأن عملية حفر الآبار تستلزم كميات كبيرة من المياه[1].

6- الإقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط:

شكل اكتشاف النفط و تصدير أول شحنة منه مع بداية عقد الستينات من القرن الماضي نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي، فمع اكتشاف النفط و دخول الشركات الأجنبية للتنقيب عنه في الخمسينات و بدأ تصديره في عام 1962 تغيرت البنية الإجتماعية و الإقتصادية التقليدية السائدة في الإقتصاد الليبي، حيث مكنت التدفقات النقدية المتتالية جراء تصدير النفط التخلص من العجز، و عملت على ظهور العديد من التطورات الإقتصادية منها إرتفاع معدلات النمو و زيادة الإنفاق، و مستوى الدخل، و خلق فرص العمل بأجور أعلى مما أحدث تغير في التوزيع الديمغرافي للسكان ، فقد شهدت هذه الفترة معدلات نمو عالية، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا سنويا قدره٪ 22.6 حتى على

[1] يحيى المصري،**أثر البترول في حياة ليبيا الاقتصادية، كتب و حضارات**، العدد 9 ،1961 ،ص1،في :
http://al-hakawati.net/arabic/Civilizations/raedindexd20.asp

مستوى القطاعات الأخرى حققت نموا، منها قطاع البناء والتشييد قدره 19.9٪ و قطاع النقل و المواصلات 16.6 في المائة ثم قطاع الخدمات 13.4 في المائة و قطاع التجارة 12.7٪ .

رغم أن تاريخليبيا في تصدير النفط شكل منعرجا في تاريخ إقتصادها أين عرفت فيه فائض في رأس المال و نمو سريع,إلا أن الفترة التي شهد خلالها الإقتصاد الليبي تطور تنقسم هيكليا إلى ثلاث فترات:

1- **من 1962 إلى1969:** وصفت بأنها واحدة من أسرع فترات النمو في تاريخ ليبيا.

2- **من عام 1970 إلى1981:** و تتصف بكونها واحدة من أهم فترات تراكم الرأس المالي الحاصل جراء صدمة أسعار النفط الأولى .

3- **1973 إلى 1974:** و هي من أسوأ فترات الإنكماش التي شهدها الإقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط بسبب التراجع في أسعار النفط[1].

[1] عبد الرحمن عليمحفوظ،**مرجع سابق**،ص 4،5.

المطلب الثالث:ليبيا تحت حكم القذافي

أطاحت مجموعة الضباط الأحرار بقيادة الملازم معمر القذافي في الفاتح من سبتمبر 1969 بحكم الملك محمد إدريس السنوسي وأعلن عن تأسيس الجمهورية العربية الليبية قبل أن تتحول بتاريخ 2 مارس 1977 إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ووصفوها بالعظمى بعد تعرضها للقصف الأمريكي المتبوع بحصار عسكري و اقتصادي في 14 أفريل 1986،جسد النظام الجماهيري سلطة الشعب و حكم الجماهير ، و هو النظام الذي يحكم فيه الشعب أنفسهم دون وصايا عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تتولى اللجان الشعبية تنفيذها ،فكان نظاما غير مسبوق و فريد من نوعه في العالم [1].

يرى القذافي في نفسه أنه خليفة جمال عبد الناصر ، و لكنه لم يحرز النجاح السياسي الذي كان يتوقعه دائما ،وكان زعماء العرب على استعداد دائم للإستيلاء على ثروته و لكنهم لا يأخذونه أبدا بمحمل الجد ، وقع معمر القذافي مرارا على اتفاقيات للوحدة مع مصر و سوريا و تونس و تشاد و الجزائر و المغرب و السودان كما وقع معاهدات للصداقة الأبدية مع الكثير من البلدان العربية و الإفريقية ، لكن لم تنفذ أيٌ من هذه الإتفاقيات و لم تدم أي من تلك المعاهدات و الصداقات ،افتعل القذافي مناوشة صغيرة على الحدود مع مصر، ثم غزا تونس فيما بعد وكانت أقل قدرة للدفاع عن نفسها و اضطرت فرنسا لبعث أسطولها لإنقاذها ، كما أرسل جيوشه لغزو التشاد ، وبعث قواته لنصر عيدي

[1] منصور لخضاري ، **الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي،مجلة البحوث و الدراسات العلمية** ،جامعة يحي فارس بلمدية ، العدد 6،الجزء الثاني،(جوان 2012)،ص،5.

أمين في أوغندا حيث تمكن منالتغلب عليها وكثيرا ما يتدخل في الثورات المختلفة في السودان ،ليبيا حليفة الإتحاد السوفيتي لسنوات عديدة و لكنه لم يسمح لها مطلقا باتخاذ قواعد بحرية سوفيتية و لا قواعد جوية على أرضه كان القذافي يحلم بانتصارات عسكرية مبهرة مما جعله ينفق الملايين على الأسلحة السوفيتية كما أكثر من احتياجات جيوشه وتقاضي السوفيت ثمن تلك الأسلحة بالدولار نقدا ، الحليفة الوحيدة لليبيا هي جمهورية مالطاالجزيرة الصغيرة في وسط البحر الأبيض المتوسط التي كانت ترحب بالبذخ الليبي ،يعتقد القذافي في نفسه أنه سياسي وله نظرية سياسية يدعو لها وهي المزج بين الإسلام و الماركسية في كتابه " الكتاب الأخضر "[1].

يمتاز المجتمع الليبي بالنزعة القبلية و اهم هذه القبائل هي:

- **القذاذفة:** من القبائل صغيرة العدد لا يتجاوز عدد أفرادها 100,000 فردا استمدت نفوذها من انتماء معمر القذافي إليها .
- **ورفلة** : هي كل من منطقة طرابلس و ضواحيها و هي أكبر القبائل عددا حوالي مليون فرد ،و هي أول من إنظمتإلى المعارضة المناهضة للنظام بالرغم من اعتبارها من القبائل المتحالفة مع قبيلة القذاذفة في الأياماالأولى لقيامنظام القذافي .
- **المقارحة:**هي منظمة فزان جنوب غرب ليبيا ، وهي ثاني أكبر القبائل الليبية عداد و من أكثرها اندماجا و نفوذا في نظام حكم القذافي .

[1] محمد صادق صبور**مرجع سابق**،ص 154،152.

- **ترهونة** : يزيد عددها عن 350.000 فردا ما يمثل ثلث عدد السكان تقريبا**الزنتان** :صاحبة نفوذ اجتماعي كبير ، و كانت من أكبر القبائل معاداة لنظام القذافي تستوطن فيها " جبل نفوسة ".
- **مصراتة** :أكبر قبائل شرق ليبيا و هي من أشد القبائل عداءا لنظام القذافي .
- **ازوية** :المعترفة بعدائها لنظام القذافي و المنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا .
- **الطوارق و التبو**: و هم رحل يستوطنون المناطق الصحراوية.

المبحث الثاني : الاقتصاد الليبي بعد الثورة

انطلقت الشرارة الأولىللأحداث الليبية بتاريخ 13 فيفري 2011 من مدينة بنغازي باحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام حيث قامت على استعمال المنتديات و برامج التواصل الإجتماعي على شبكة الإنترنيت ، و ساهمت في التحريض عليها بعض القنوات ومنتديات عبر كامل التراب الوطني[1].

وجه سيف الإسلامالقذافي في 21 فيفري 2011 بخطاب إعتبره معارضو النظام أنه خطابإعلان" الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد و هذا ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجل بدخول "منظمة الأمم المتحدة" و المحكمة الجنائية الدولية و الجامعة العربية ، وحلف الشمال الأطلسي_ الناتو وأصدرتالأمم المتحدة بتاريخ 26 فيفري القرار 1970 القاضي بفرض حظر على الأسلحة و تجميد أصولعائلة القذافي وكل استثماراتها بالخارج ،

[1] منصور لخضاري،**مرجع سابق** ،ص6،7.

كما أعلنت الجامعة العربية بتاريخ 02 مارس 2011 عضوية ليبيا و أعلنت محكمة الجنايات الدولية بتاريخ 03 مارس2011 مباشرتها في تحقيقات بعد رواج أخبار عن جرائم ضد الإنسانية ارتكبها نظام القذافي لتصدر في 27 جوان مذكرة توقيف بحق "معمر القذافي" و ابنه "سيف الإسلام القذافي " و مدير الاستخبارات "عبد الله السنوسي" .

وبتاريخ 19 مارس 2011 باشرت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا وإيطاليا تحت لواء "الناتو" عمليات عسكرية تنفيذا للقرار الأممي 1973 حيث قام القاضي بفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا الصادر بتاريخ 17 مارس استجابة لطلب "الجامعة العربية بتاريخ 12 مارس يدعون ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي و المدني الليبي لغرض حماية المدنين بعد أن شاع بأن القذافي يستخدم الطائرات الحربية في قمع المظاهرات المدنية و جلب المرتزقة من إفريقيا.

تسارعت الأحداث بدموية ووتيرة عسكرية و حربية إلىأن وقعت "باب العزيزة" حصن القذافي المنيع بيد معارضيه بتاريخ 20 أوت 2011 ليطارد إلى مدينة سرت إلىأن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 برفقة إبنه المعتصم في عملية يصر معارضوه على اعتبارها من تنفيذهم ، وتسريب أخبار عن قيام قوات الناتو مطاردة القذافي و دفعه للخروج من المدينة لتقصف قافلته و تهيأ وقوعه بين أيدي معارضيه الذين قتلوه بعد أنأهانوه واضعين بذلك حد لحكم امتد على مدار 42 سنة[1].

[1] **المرجع نفسه**،ص،8.

لكن نهاية القذافي لم تأذن بنهاية الفوضى و أحداث العنف في ليبيا فبات الاحتكام لغة السلاح وتلبية نداء القبيلة بما فيه من تعصب هو الفاصل بين الليبيين الذين و قف بهم العنف على مشارف الحرب الأهلية ،فلم يتم الحد من مظاهر العنف و لا التحكم في تدفق السلاح ، بسبب غياب الاحتكام الفعلي الى سلطة مركزية و أطر مؤسساتية بالرغم من وجود المجلس الوطني الانتقالي و الحكومة الانتقالية ومن بعض مظاهر الإفلاتالأمني والتفكك البنيوي و هذا من خلال :

- مقايضة "جماعة الزنتان "المجلس الانتقالي بالحصول على "وزارة ألدفاع مقابل تسليم "سيف الإسلام ألقذافي الذي ألقت القبض عليه أحد كتائبها .
- مكافأة "جماعة مصراتة" التي قتلت القذافي" بوزارة الداخلية
- مطالبة رئيس مجلس ثوار طرابلس "عبد الله ناكر" بامتيازات مادية (سيارات ،وقروض بدون فوائد لمقاتليه البالغ عددهم 100 ألف مسلح ورفضه تسليم السلاح للحكومة.
- إعلان جماعة برقة في 06 مارس 2013 تأسيس إقليم حكم ذاتي[1].

[1] **المرجع نفسه**،ص،11.

المطلب الأول:ليبيا بعد الثورة

أ) الجانب الأمني و السياسي :

قامت الثورة في ليبيا في فبراير 2011 على أثر أحداث تونس و مصر في شكل انتفاضة شعبية سلمية في البدء، و لكنها قمعت بالسلاح من قبل نظام القذافي بما فيه استخدام الأسلحة الثقيلة و الطيران، و على أثر ذلك تحوّل إلى صراع عسكري مدعوم من القوى الدولية و مجلس الأمن و بتدخل عسكري من حلف الناتو ضد قوات القذافي، و هكذا تم إسقاط نظام القذافي و قتله[1].

بعد مرور أكثر من سنة على اندلاع الانتفاضة ضد حكم الزعيم الليبي معمر القذافي تخوض ليبيا مرحلة انتقالية صعبة، فقد قتل القذافي و أسقط نظامه الذي استمر 42 سنة وتحررت البلاد و بدأ الليبيون بإجراء انتخابات يفترض منها أن تضع بلدهم على الطريق لصياغة دستور جديد و نظام سياسي ديمقراطي.

لكن الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحدّ للعملية الانتقالية في ليبياإذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات المليشيات ذاتية القيادة ما يسمى "بالكتائب " و قد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمر في غاية الصعوبة، فقام المجلس الانتقالي بإنشاء جيش التحرير الوطني لم يكن يعمل بصفة جيش بل حاول ان

[1] حسن كريم، **خمس سنوات بعد الربيع العربي، اوراق بيانات _3**،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، سبتمبر 2015، ص,8 .

يدمج و ينسق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون و مواطنون عاديون، إلا أنها أظهرت عدم الثقة ليس فقط مع الحكومة المؤقتة بل مع بعضها البعض[1].

ب) الجانب الاقتصادي :

بعد ثورة فبراير و اعتمادا على تقديرات أسعار النفط المرتفعة في أعوام 2011، 2012، 2013، م نتيجة لارتفاع طموحات الشعب بعد الثورة بسبب شيوع مفهوم خاطئ الذي يشير إلى أن الاقتصاد الليبي غني، لذلك ظهرت زيادة هائلة على جانب الانفاق العام في الميزانية العامة و قد شهد عام 2013 أضخم ميزانية حكومية في تاريخ ليبيا، ذهبت معظم هذه النفقات في هيئة مرتبات للعاملين في القطاع الحكومي التي فاقت مبلغ 22 مليار دينار، و كذالك دعم للسلع و المحروقات التي وصلت الى 11.6 مليار دينار و على الرغم من هذه الزيادة الهائلة في حجم النفقات إلى ان بعض القطاعات مثل قطاع السكان والكهرباء و المياه و النقل و المواصلات و الاتصالات لم تشهد أي تطور ملحوظ بل زادت ترديا و تدهورا[2].

بعد نحو أربع سنوات من سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا لا يبدو الوضع الاقتصادي في البلد الغني بالنفط و الغاز على ما يرام تؤجج الصراعات على السلطة وهبوط

---

[1] بول سالم ، أماندا عادليك ، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، (كتاب الربيع العربي ثمرات الخلاص من الاستبداد، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط 1)، ص120 .

[2] صقر الجياني، **أزمة الاقتصاد الليبي، فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية**، ليبيا الخبرفي:http://www.libyaalkhabar.com/opinion/7398/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7تاريخ الاطلاع :2017/04/28.

أسعار النفط مخاوف الانهيار ألاقتصادي اذ أن الأوضاع الراهنة تحتم اجراء اصلاحات اقتصادية فورية، كما ان مصرف ليبيا المركزي وضع خطة عاملة لسد عجز الموازنة عبر رفع الدعم و خفض الرواتب. فقد بلغت المبالغ المحولة للأغراض التجارية حتى نهاية نوفمبر 2014 نحو 30 مليار دينار حسب بيانات من موقع البنك المركزي الليبي أما الاحتياطات الأجنبية لدى المصرف المركزي فقد بلغت 90 مليار دولار وفق أحد إحصائيات أصدرها البنك بنهاية مارس 2014 مقارنة مع 133 مليار دولار في 2013[1].

منذ 2011 ظلت ليبيا تعاني عجز في الموازنة و من المتوقع أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا، بالإضافة الى تصدير كميات محدودة من النفط الى توسيع نطاق هذا العجز بدرجة أكبر في عام 2015، و تشير تقديرات البنك الدولي الى أنه مع وصول أسعار النفط الى 65 دولارا للبرميل وبقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات النفطية عند مستوى 400 الف برميل يوميا، فإن عجز موازنة 2015 سيرتفع الى 31% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 11% عام 2014، و سيكون من الصعب تمويل هذه الفجوة المالية لأنه يتوقع عدم تعافي الصادرات النفطية في الوقت القريب[2].

---

[1] السيد سليمان، **اقتصاد ليبيا المنقسمة على حافة الهاوية مع هبوط النفط و استمرار الصراع على السلطة**، في جريدة الشرق الأوسط، العدد :13288، 2017/04/10، في:

https://aawsat.com/home/article/337781/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A

[2] البنك الدولي ، **انخفاض أسعار النفط الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا**، منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، العدد 4، 2015، ص, 27

في:http://www.worldbarK.org/en/region/mena/publication/mena_quarterlyeconomicbrief تاريخ الاطلاع:08/12/2017.

المطلب الثاني :الأطراف المتصارعة في ليبيا على إدارة الثروات

1- قوات فجر ليبيا:

هو تحالف جماعات مسلحة، بعضها إسلامية يضم في أساسه مجموعات من مدينة مصراته "شرق طرابلس" و هي الأفضل تسليحا في البلاد، نشأ في يوليو 2014 خلال عملية عسكرية ضد الزنتان ، التي نجح في طردها من طرابلس لتعود الى مدينتها جنوب غرب العاصمة. و تسيطر قوات فجر ليبيا على كل المدن الساحلية تقريبا من مصراته الى الحدود التونسية مرورا بالعاصمة و جزء من جبل نفوسة جنوبا

2- الجيش الوطني الليبي:

هي قوات خاصة انشأها ضباط سابقون من شرق البلاد انشقوا في بداية الانتفاضة على نظام معمر القذافي قي 2011. و خليفة حفتر، كان يملك سلاح جوي و عدد قليل من مقاتلات ميغ_23 و ميغ_21، و وحدات القوات الخاصة بقيادة "ونيس بوحماد"، وقد انظمت القوات الرئيسية التي تحالف " حفتر" لمكافحة الارهاب بدعم من الحكومة المعترف بها من المجتمع الدولي.

اظهر الجيش الى الاتجاه شرقا باتجاه مدن موالية مثل المرج و البيضاء و طبرق على الحدود المصرية ، بعد ان طرد في يوليومن بنغازي ، و في اكتوبر 2014 نجحت قوات حفتر في استعادة جزء كبير من بنغازي ثاني مدن البلاد، لكنه مازال يواجه جماعات

إسلامية ، و في الغرب يعتمد "خليفة حفتر" على جماعة الزنتان القوية المناهضة الاسلاميين التي أعلنت انضمامها اليه، و على قبائل مثل "ورشفانة و الرجبان"

3_ القوات الأخرى :

أ_ تنظيم الدولة الإسلامية : يسيطر على مدينة سرت الساحلية، مسقط رأس القذافي منذ يونيو و يسعى للتمدد نجو المناطق المحيطة بالمدينة ، كما يتمتع بوجود في بنغازي و درنة المعقل التاريخي للجهاديين في ليبيا الى جانب جماعات جهادية أخرى و لهذه الجماعة خلايا في طرابلس تبنت تفجيرات و هجمات مسلحة عدة[1].

ب_ مجلس شورى ثوار بنغازي: تحالف لجماعات إسلامية شكلت لتصدي لهجوم قوات حفتر،علاقاته مع قوات فجر ليبيا غير واضحة رغم أن الحكومة التي تدير العاصمة بمساندة قوات فجر ليبيا، و يضم خصوصا جماعة "درع ليبيا" و سرايا شهداء و كتيبة رأف الله السحاني، و جماعة أنصار الشريعة.

ج_ أنصار الشريعة: تعتبرها الأمم المتحدة "منظمة ارهابية، و لها فروع في درنة "شرق" و صبراته "غرب"، و عدد من أعضائها انشقوا عنها ليلتحقوا بتنظيم الدولة الاسلامية.

د_ قوة برقة: هو تحالف معاد للإسلاميين من قبائل محلية في شرق ليبيا بقيادة ابراهيم الجدران، و تدعو الى الفدرالية و تطالب بحكم ذاتي للمنطقة، غطت قواتها المرافئ النفطية

[1] هافينغتون بوست عربي، **تعرف على خارطة القوى المتصارعة في ليبيا و الأراضي التي يسيطر عليها كل فصيل**،في: http://www .maffpostarabi.com/201/02/16/sony-n924598.html. ، تاريخ الاطلاع:2017/04/30

في الشرق و منع التصدير منها ، و هذه القوة لم تعلن بشكل واضح حتى انضمامها الى فريق حفتر لكنها معادية تماما لقوات "فجر ليبيا "[1].

- **أهمية الهلال النفطي:**

تعتبر منطقة الهلال النفطي أغنى موقع للبترول قي ليبيا، فهي تقع بين سرت وبنغازي و تتوسط الطريق بين بنغازي و طرابلس و تحتوي المنطقة على اكبر مخزون للنفط الليبي زيادة الى مصافي النفط و منشآت التكرير التي يتم نقل البترول منها للتصدير مباشرة عبر موانئ السدرة و راس لانوف و البريقة و تحتوي هذه المنطقة على 80 في المائة من احتياطي النفط الليبي و يقدر بنحو 45 مليار برميل بترول تقع بين بنغازي أين تتواجد قوات الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر وبين سرت و هي المنطقة التي تقاتل فيها قوات الحكومة الليبية بالتعاون مع قوات حفترلإخراج قوات " تنظيم الدولة الاسلامية ".

اضافة الى هذا فالمنطقة تتواجد قرب مصراتة مركز مليشيات قوات فجر الاسلام التي تسيطر على معظم غرب ليبيا.فهي منطقة ذات أهمية للعديد من الدول، مثل ايطاليا، حيث تدعم حكومة الوفاق في طرابلس و تعتبر ايطاليا أهم مستورد لنفط الهلال النفطي في ليبيا، و الذي يأتيها عبر أنبوب تحت البحر بدل من طرق الشحن التقليدية، هذا ما جعل ايطاليا تولي اهتماما خاصا بالمنطقة [2].

---

[1] هافينغتون بوست عربي **المرجع نفسه**.

[2] هاجر هشام، **حفتر..." ورقة النفط "تغير موازين القوى في ليبيا**، ،ص 3،في:

https://www.sasapost.com/libyan-oil-controlled-by-hifter تاريخ الإطلاع: 2017/05/09

إن سيطرة قوات حفتر على الهلال النفطي الليبي له أهمية لصالح حكومة طبرق و تتمثل هذه الأهمية في:

- عوائد تصدير النفط بمنطقة الهلال النفطي و التي تسعى قوات الجيش الوطني الليبي و حكومة للاستفادة منها، خاصة مع تدني الأوضاع المعيشية في المناطق تحت ادارة حكومة طبرق، و هذا ما يعزز شرعية الحكومة في الشرق الليبي و يسمح بتمويل العمليات ضد الجماعات التي تعتبرها متطرفة في مناطق سيطرة حكومة طبرق و هذا ما يعزز قوة حكومة طبرق على المستوى الاقتصادي في مقابل حكومة الوفاق التي تجد دعما دوليا.
- أن سيطرة قوات حفتر على الهلال النفطي يمثل ورقة ضغط يمكن استغلالها في المفاوضات بين الأطراف الليبية المتصارعة خاصة بعد رفض مجلس النواب الليبي للاعتراف بحكومة فايز السراج و هي الحكومة المدعومة دوليا و هو ما يعزز فرص الحكومة الشرقية في المفاوضات.

و لقد استطاع المجلس الرئاسي الليبي الذي انبثق عن حكومة فايز السراج توحيد مؤسستي النفط المتصارعتان في طرابلس و بنغازي في مؤسسة واحدة ، إنسيطرةحفتر على الهلال النفطي يستبق استكمال قوات البنيان المرصوص التابعة لحكومة طرابلس لعملياتها المتعلقة بإنهاء سيطرة داعش على مدينة سرت الليبية و هذا ما سيعطي لحكومة الوفاق أكبر نفوذ في المنطقة[1].

[1] **المرجع نفسه** ، ص،4.

المطلب الثالث :الانعكاسات المترتبة

1- على المستوى السياسي:

بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصاعدت و تلاشت اثرا الأزمة الليبية ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة، الذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد إلا أنه لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة، حيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك و تلاحم بين مختلف القبائل و العشائر و التيارات الدينية و الأقليات الأثينية.

و عليه فإن هذا الجانب السياسي أصبح فوضويا و خاليا من النضج الايجابي حيث أن الرأي العام الليبي يتهم أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام و عدم وضوح العلاقة بين المجلس الوطني المنتخب و الحكومة السابقة بقيادة "علي زيدان" التي تتعرض لضغوطات شديدة من أجل ألاستقالة و من جهة استطاعت جماعة الاخوان الليبية التي تمثل حزب العدالة و البناء من تشكيل جماعة مسلحة في مناطق مختلفة هدفها اسقاط الحكومة و جعل البلاد دائما في صراع.

2- على المستوى الأمني:

لقد تخلصت ليبيا من حكم الاستبداد و الدكتاتورية إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لضعف و عجز الحكومة الحالية في تحقيق الأمن و فرض القانون، مما أدى الى خلق صراع بين المليشيات المسلحة و الأحزاب الحاكمة و السجناء الفارين الذين أطلق سراحهم ألقذافي بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل و الذي خلق نوع من الهشاشة الأمنية، ومنه فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة "الجيش، الأمن، القضاء و المخابرات" التي تحاصر حقول النفط و الموانئ و بالتالي فإن هذه الفوضى السياسية و الأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة و هو المستوى الاقتصادي[1].

3- المستوى الاقتصادي:

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الاقتصادية بفعل سيطرة المليشيات و الجماعات المسلحة على عدد من المناطق و المؤسسات الاقتصادية المهمة، و منها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96% من عائدات ليبيا الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، فبالتالي كان لهذا وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في اعداد ميزانيتها و تراجع قيمة الدينار الى نصف قيمته.

---

[1] نور أوعلي، **البحث عنالأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي**،ص 11،12, في،https://:D:/Downloads/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8 تاريخ الاطلاع:17/04/2017

4- المستوى الاجتماعي:

تم تهميش فئة من المواطنينوعدم حضورهم في صناعة القرار، و تفشي ظاهرة الاختطاف و التعذيب و عمليات السلب، كما أن بعض الكتائب لا زالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل "طرابلس" و تقطع الطرق، و ارتفاع نسبة المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم اثر الثورة [1].

المبحث الثالث :الافاق المستقبلية لليبيا 2020

المطلب الأول : رؤية ليبيا 2020

1-بناء دولة يسود فيها الأمن و الأمان و سيادة القانون :

سوف تستمر التنمية السياسية و البشرية و الاقتصادية في ليبيا بالتعثر دون اقامة مجتمع سلمي وهذا بسبب استمرار الصراعات ،فالسلام و الامن ضروريان لضمان حرية وأمن الليبيين لمتابعة انشطتهم بدون خوف ،ولتتمكن الحكومة من تلبية الخدمات الاساسية التي حارب الشعب الليبي لنيلها.

- ينبغي تشكيل قوة أمنية ومحترفة تخضع لسيطرة الدولة تحت هيكل قيادي موحد ، لكبح الجماعات المسلحة التي اقدمت على استخدام العنف ضد المواطنين والأجانب والسياسيين

[1]،**المرجع نفسه** ، ص13.

ومؤسسات الدولة ،وعلى ليبيا الانتقال من وضعية ارساء السلام و الامن الى وضعية المحافظة عليها ،ووضع خطة طويلة الامد دون نشوب الصراعات العنيفة في المستقبل[1].

- ومن اجل الحفاظ على بيئة سليمة و أمنة في ليبيا يجب المساواة بين جميع المواطنين و المؤسسات وخضوعهم للقوانين وتطبيقها بصرامة و الفصل في القضايا بشكل مستقل و نزيه أي إرساء سيادة القانون ،لان استخدام الجهات الغير حكومية لحل النزاعات وتحقيق العدالة في ليبيا دفع الى فشل الهياكل القانونية القائمة على حماية المواطنين و الى عدم ثقة الناس في النظام القضائي.
- ولتحقيق السلام و الاستقرار على المدى الطويل من خلال الحوار الوطني و المصالحة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية ،و اقامة حوار بين الاطراف المعنية في بيئة أمنة لمناقشة القضايا الحرجة التي تواجه ليبيا.

2-تطوير الاقتصاد وتنويعه :

من خلال اعادة بناء البنية التحتية الوطنية ذات كفاءات و فعالية لدعم التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية و توفير الخدمات العامة و التي تربط بين جميع المدن و البلدات الليبية من خلال شبكة من الطرق المعبدة ،و تزويدها بمرافق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و إمدادات الماء و الكهرباء ،مع توفير بنية تحتية اجتماعية توفر للمواطنين أجود

[1] **رؤية ليبيا 2020**، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة،ص19,24، ،في:
http://www.libyavision2020.ly/lv/%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%a6%d8%b2%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9/ تاريخ الإطلاع 31/05/2017

الخدمات التعليمية و الاجتماعية ، كما يجب اعادة النظر في المشاريع البنية التحتية التي تكلف مبالغ مالية طائلة و هذا من خلال وضع عملية تخطيط منظمة للاستثمارات العامة[1]

وكذلك تحديث قطاع الزراعة لتحقيق الامن الغذائي لكن برغم من صغر القطاع الزراعي في ليبيا إلا انها تعتمد فيه بالأكثرية على تربية الاغنام و الماشية ،و لهذا فان رؤية 2020 تتصور قطاعات فعالة و حديثة و منتجة توفر للشعب احتياجاته من منتجات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك ،فهذا يلعب دورا مهما و محوريا في التنمية الاقتصادية الريفية فهذا سيساعد على تنشيط القطاع الزراعي وخفض إرادات الزراعة و ضمان الأمن الغذائي ، ويمكن تطوير القطاع الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة و زراعة محاصيل ذات قيمة مضافة أي أعلى ،وتطوير استخدام مياه الري و تطوير البنية التحتية لتخزين ، وهذا من خلال أدارة الموارد الطبيعية بإنصاف و استدامة وثقافة فالموارد الطبيعية في ليبيا هي نعمة و نقمة في نفس الوقت فليبيا لها ثروة كبيرة من المواد الهيدروكربونية تحرك عجلة النمو الاقتصادي و التنمية وكذلك تمثل مصدر لضعف و التوتر.

ووفقا لرؤية ليبيا 2020 يجب استخدام الموارد غير المتجددة بكفاءة مع تجنب أخطاءالماضي أي التوزيع العادل للموارد الطبيعية و في حالة الاستثمار يجب أن تضمن أن المكاسب الخاصة تقابلها المنافع العامة ،لاكتساب التقنيات و تطوير البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية ،و نقل المعارف و المهارات لشعب الليبي .

[1] **المرجع نفسه**، صص.24، 28.

3-التنمية البشرية:

لتحقيق الإستقرار ولنمو مجتمعا عادلا وأمنا ومتماسكا تتوفر فيه الفرص و المستوى المعيشي و ليكون الشعب الليبي أفضل تعليما و أكثر صحة و ازدهارا و هذا من خلال بناء القدرات البشرية لليبيا و إزالة العقبات التي تمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة ،و يجب تحسين نوعية التعليم وزيادة التركيز على مجالات العلوم و التكنولوجية التي من شانها دعم و تنويع اقتصاد[1] .

كما أيضا يتطلب توفير الرعاية الصحية المناسبة أيتوفير نظاما صحيا عالي الجودة يلبي الإحتياجات الصحية المتزايدة للسكان،و كذلك حماية الفئات التي تعانيالفقر والحرمان.

يلعب نظام التعليم و التدريب في ليبيا دورا رئيسيا في تزويد الدارسين بالمهارات اللازمة لتنويع الإقتصاد ،و إنشاء صناعات جديدة و المشاركة في العمليات السياسية والإجتماعية من أجل تحقيق الإستقرار و التعافي الإقتصادي ،ووفقا لرؤية ليبيا 2020 فإن التعليم و التعلم حق من حقوق الإنسان و شرط جد ضروري للتحول في ليبيا لأن مجال التعليم في ليبيا يواجه عدة تحديات منها سوء التنظيم الإداري ،وتدني مستوي التعليم ،و عدم ملائمتها مع إحتياجاتإقتصاد ليبيا ،وعدم التركيز على مجال التعليم و البحث العلمي ،وحسب رؤية 2020 لتطوير التعليم في ليبيا ينبغي وجود آليات للحكومة فعالة لتنسيق المؤسسات لموائمة السياسات الاقتصادية مع نظام لتعليم.

[1] **المرجع نفسه**، ص 30.

4- الإدارة الرشيدة و إصلاح القطاع العام :

الهدف الأساسي لرؤية 2020 لليبيا تقديم الخدمات العامة للمواطنين وهذا يتطلب تقديم الخدمات العامة التي تستجيب لتطلعات المواطنين،و العمل على إيصال هذه الخدمات مثل الأمن،المياه ، الغذاء ، التعليم ، الرعاية الصحية[1] .

5 -تنفيذ رؤية 2020 علىأرض الواقع:

لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع يجب تقديم أطر و استراتيجيات وخطط واسعة لتنفيذها من أجل تحقيق التنمية الوطنية و الإستقرار و النمو ،ويجب تحديد الأهداف والأولويات ،وعلى الحكومة القيام بدورات من أجل التوجيه وتطبيق الإجراءات الصحيحة ، وتحديد المسؤوليات وتوضيح الصلاحيات [2].

المطلب الثاني:توقعات البنك الدولي للاقتصاد الليبي:

بمقدور ليبيا إستعادةالأمن وإطلاق برنامج إعادة بناء البني التحتية الإقتصاديةوالإجتماعية خصوصا المنشآت النفطية ، و هذا حسب سيناريو وضعه البنك الدولي لمستقبل الإقتصاد الليبي المبني على افتراض أن مجلس النواب سيصادق على حكومة وفاق وطني جديدة ، و يتوقع منه تحسين إنتاج النفط تدريجيا إلى حوالي 600 ألف برميل يوميا بنهاية عام 2017 ،وعلى هذا الأساس سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28

[1] **المرجع نفسه**، ص ص،40-61.

[2] **المرجع نفسه**،ص،63.

لكن تكفي لتغطية النفقات المقررة في الموازنة و تكاليف الواردات الضرورية للإستهلاك ،إلا أنه وفي الأمد المتوسط يتوقع أن يزيد إنتاج النفط تدريجيا دون الوصول إلى طاقة الإنتاج الكاملة قبل 2020،و نظرا للوقت اللازم لاستعادة البنية التحتية النفطية المتضررة ضررا بالغا يتوقع أن يتعافى إجمالي الناتج المحلي الليبي ليبلغ حوالي 23 عام 2018 وسيتحسن كل من رصيد المالية العامة و ميزان الحساب الجاري تحسنا كبيرا .

- و في حالة ما إذا لم تتخذ إجراءات مستهدفة لمعالجة الأزمةالإنسانية استبعد البنك الدولي تحسن الوضع الليبي أي لن يشاهد تغيرا كبيرا بمجرد الإعتماد على تحسن طفيف في الآفاق المستقبلية لذا ليبيا تحتاج لمعونة إنسانية وبرامج محددة لتحسين الخدمات العامة ، كما أنالإقتصاد الليبي بحاجة إلى إصلاحات هيكلية أوسع و أعمق و ذلك بزيادة العائدات الضريبية و تحسين إدارة الموارد المالية العامة و البشرية ،و تشجيع التنمية و تنويع القطاع الخاص لخلق فرص العمل [1].

خلاصة الفصل:

لقد ارتكز الاقتصاد الليبي على النفط حيث وظفه النظام الليبي لشراء السلم الاجتماعي والمحافظة على السلطة دون القيام بمشاريع تنموية فعالة تخرج الاقتصاد الليبي

[1] **توقعات البنك الدولي الليبي حتى 2020**،قناة ليبيا الوطنية ،،في:
http://w.w.w.tty.tty.ly/article-details.php ?article_id=14726 تاريخ الإطلاع : 25/05/2017

من تبعيته لهذا المورد،ولكن رغم ذلك استطاع النظام الليبي تحقيق الأمن و الاستقرار في ظل سياسة شراء السلم الاجتماعي ،أما بعد سقوط النظام القذافي أصبحت ليبيا تعاني من أزمةأمنية ومن عدم الاستقرار وتدهور اقتصادي بسبب غياب الدولة ومؤسساتها ما افقدها القدرة على التحكم على مناطق النفط ما فتح المجال للأطراف الداخلية لتصارع حول السلطة و النفط بينما الأطراف الخارجية تسعي لخدمة نفوذها في ليبيا منة خلال دعم حلفاءها في ليبيا.ولإعادةإحياء الاقتصاد الليبي لا بد من إعادةالأمن و الاستقرار إلى ليبيا من اجل بناء دولة قادرة على السيطرة على أراضيها ثم الانطلاق في وضع خطط تنموية لتشيد اقتصاد قوي .

خاتمة الدراسة:

تسعى الدول لبناء اقتصاد قوي يكون وسيلة لتحقيق استقرارها الأمني والسياسي هذا ما منحها توظيف كل الإمكانيات و الموارد المتاحة لديها من اجل بلوغ هذا الهدف ، ويعد الريع من الموارد الهامة فهو الذي يحرك عجلة التنمية خاصة في حالة الاستغلال الجيد ما يؤدي الى تحقيق الأمن و الاستقرار داخل الدولة ، أما في حالة سوء استغلاله فسوف يصبح عائق على امن واستقرار الدولة ، وتعد منطقة المتوسط من المناطق الإستراتيجية ، حيث نجد العديد من الدول التي يقوم اقتصادها على الريع، والملاحظ ان الريع أصبح هو من يحدد مصير أمنها و استقرارها ، فاكتساب الريع لا يعني بالضرورة بناء اقتصاد قوي و تحقيق الأمن و الاستقرار داخل الدولة، بل استغلاله العقلاني لبناء اقتصاد قوي و الاستفادة من عوائده المالية من اجل القيام بتنمية تمكن المجتمع من تحقيق النمو و التطور ، في كل الميادين ، و بالتالي بلوغ الأهداف المنشودة (الأمن و الاستقرار) .

تعد ليبيا من الدول الغنية بالنفط و التي تجني من خلاله عائدات مالية معتبرة ولكن رغم ذلك عجزت عن تحقيق تنمية (امن اقتصادي) في البلاد ، حيث عمل نظام القذافي على المحافظة على حكمه من خلال استغلاله للعوائد المالية التي أدرها النفط ، في قمع المعارضة و شراء السلم الاجتماعي ، و رغم غياب التنمية استطاع الرئيس القذافي تحقيق امن و استقرار الدولة ،خاصة و أن حكمه امتاز بالقمع و التسلط ،أما بعد قيام الثورة التي أطاحت بنظامه فانهارت الدولة ، وأصبحت الميليشيات تتصارع حول الاستحواذ على النفط ،

الخاتمة :

فغاب الأمن و الاستقرار وانعدمت التنمية ، بل أصبح الريع النفطي جوهر الصراع ومسبب اللاأمن و اللاستقرار.

نتائج الدراسة :

- ❖ يعتبر الريع مورد استراتيجي و المحرك الأساسي لعجلة التنمية ، و لكن الاقتصاديات المبنية عليه معرضة للاأمن و اللاستقرار ، ولتفادي هذا الأمر لا بد من تسير هذا الريع بكفاءة و عقلانية وذلك بما يخدم مصلحة الدولة.
- ❖ العلاقة الكامنة بين الاقتصاد الريعي و الاستقرار السياسي هي علاقة ترابطية تكاملية فتحقيق الاستقرار السياسي و الأمن في الدول الريعية مرتبط بالاستغلال العقلاني لريعها نحو تحقيق اقتصاد قوي و بناء دولة قوية تسودها الاستقرار و الأمن.
- ❖ يعتمد الاقتصاد الليبي على الريع لدرجة كبيرة حيث ان ليبيا منذ الاستقلال ظلت تعتمد على العوائد الريعية بصفة رئيسية ، و لكن لم توظفها بطريقة مثلى تمكن ليبيا من النهوض اقتصاديا ، و بالتالي تحقق أمنها و استقرارها ، بل ظلت رهينة في تبعية للريع النفطي نتيجة فشل سياساتها التنموية.
- ❖ مكنت العوائد المالية النفطية العقيد معمر القذافي المحافظة على سلطته و تحقيق استقرار و امن داخلي رغم غياب التنمية ، و رغم العزلة الدولية المفروضة على ليبيا ، و هذا بفضل سياسة شراء السلم الاجتماعي التي تبناها.

الخاتمة :

- ❖ سقوط نظام القذافي أدخل ليبيا في أزمة أمنية وفي مرحلة عدم الاستقرار ظل الريع النفطي دائما و لكنه أصبح مصدر الصراع بين الأطراف الليبية فيما بينها.
- ❖ اصبحت ليبيا محل أطماع (النفط) القوى الدولية التي تسعى لجعلها في تبعية لها ، أي أن النفط الليبي أصبح نقمة كونه ادخل ليبيا في مرحلة من اللاأمن و اللاستقرار نتيجة الصراع القائم عليه.
- ❖ إن الانعكاسات السلبية التي خلفتها الثورة الليبية جعلت الاقتصاد الليبي في تعثر (مدمر) ولإعادة إحياءه لابد من أولا إرجاع الأمن و الاستقرار إلى البلاد و بناء مؤسسات تسيطر على كل أرجاء البلاد ، ويتحقق هذا الأمر بالقيام بالمصالحة و الحوار الوطني بين الفرقاء الليبيين ، ثم وضع إستراتيجية تنموية لبعث الاقتصاد الليبي من جديد و العمل على تنويعه (زراعة ، الصناعة) ، أما فيما يخص النفط فلا بد من استغلاله بشكل الجيد ، وتوزيعه بصورة عادلة (العدالة اجتماعية) .

قائمة المراجع :

1-/ الكتب :

الكتب باللغة العربية :

1) بوزناده معمر ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** ،الجزائر، بن عكنون ، ديوان المطبوعات الجامعية .

2) برجاس حافظ ،**الصراع الدولى على النفط ألعربي** ،لبنان : بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام ، ط 1 ، 2000.

3) بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،** القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2006 .

4)ياسر صالح ،**النظام الريعي و بناء الديمقراطية :الثنائية المستحيلة حالة العراق** ،فريدريتش ايبرت ،العراق ، 2013.

5)محمد قاسم محمد ،**المدخل الى مناهج البحث العلمي** ،بيروت،دار النهضة العربية ،الطبعة 1 ، 1999.

6)محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم ، الاقتربات ، المناهج ، والادوات** ، الجزائر 97 .

7) ناجي التوني , دور و أفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , ماي 2001.

8)عبيدات محمد ، ابو نصار محمد، مبيضين عقلة ،**منهجية البحث العلمي،القواعد و المراحل و التطبيقات** ،دار وائل للطباعة و النشر الجامعة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية 199، الطبعة 2.

9)عبد الرحمان عواطف ، **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية** ، الكويت ، عالم المعرفة ، دون سنة النشر.

10) عوض الله زينب حسين ، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت– لبنان: منشورات الحلبة الحقوقية،2007.

11) ربحي مصطفى عليان ،محمد غنيم عثمان ،**مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق**،عمان ،دار صفاء لنشر و التوزيع،الطبعة 1،2000،ص 37.

12) روس مايكل ،**نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم** ،ترجمة هيثم نشواتي، مكتبة مؤمن قريش ،الطبعة الاولى ، 2014.

13) المنظمة الليبية و الاستراتيجيات ، **تحديات التنمية المكانية في ليبيا** ،ليبيا :مكتب طرابلس،2016.

الكتب باللغة الفرنسية :

1)akkan Hetem **la méderranee medivele :percetion et représntation** ;(paris :les editions de la méditerranée .

2)paldam Martin **;des economic grawth lead to political stabilty ;univesity of aohus** .

2-/ المقالات

1) بوعافية محمد الصالح ، **الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) ، revues-unir-ouargla.

2) بول سالم و عادليك أماندا ، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، في كتاب الربيع العربي ثمرات الخلاص من الاستبداد ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، ط 1 .

3) بن رمضان أنيسة ، بلمقدم مصطفي،**الموارد الناضجة و أثرها على النمو الاقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر**،أبحاث اقتصادية و إدارية ،جامعة تلمسان،2014.

4) ياسر عوض عبد الرسول ، **معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر و أثارها الاقتصادية** ، المعهد العالي للإدارة و الحاسب الآلي برأس البر

5) كريم حسن ، **خمس سنوات بعد الربيع العربي ، اوراق بيانات** _3،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، سبتمبر 2015.

6) لخضاري منصور ، **الازمة الليبية و أنعكساتها على منطقة الساحل الافريقي** ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،مجلة علمية محكمة سنوية تصدر عن جامعة يحي فارس بالمدية ،العداد 6 ،الجزء الثاني ،جوان 2012.

7) محمود ابو النصر , **قناة السويس ملحمة شعب ..و حلم اجيال** , مركز تطوير المناهج و المراكز التعليمية 2015/02014 .

8) مخلوف غسان ، غسان محمود ، واخرون ، النفط... نعمة ام نقمة...في ورشة عمل للقيادة القومية ،14 ديسمبر 2011.

9) علي محفوظ عبد الرحمان ، محاضرة منشورة بعنوان **الاحتواء بالاقتصاد الليبي و معرفة مدى الاعتمادات الكلية و ما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام** ، في جامعة طرابلس كلية الاقتصادية و العلوم السياسية،2012.

10) عبد الرحمان عواطف ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية ، الكويت ، عالم المعرفة ، دون سنة النشر.

11) فجي ياسين ، **السياحة في مصر : المؤهلات و الاحصائيات والرهانات**،تاريخ الاطلاع 2017/06/2017،على الموقع:
http://geotetouan.blogspot.com/2014/01/normal0falsefalsefalseenusxnone

12) 32) البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **أسعار النفط ...إلى أين** ,العدد 7 جويلية 2016.

3 -/ المذكرات :

1) ام الخير نعيمي ،**السلم الاجتماعي وازمة الدولة الريعية –حالة الجزائر**،مذكرة غير منشورة ميدان الحقوق و العلوم السياسية تنظيم سياسي واداري،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2015-2016.

2) بوبكري رقية ،عرباوي نور اليقين،**مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،اقتصاد وتسير بترولي،2012-2013.

3) بوخوش احمد ، **الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ،دراسة حالة بوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة** "**غرداية**" مذكرة لستكمال شهادة اللسونس غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح _ورقلة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم الاقتصادية ،2012-2013.

4) بن حسين سليمة ، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار و تأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2012-2014)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2013.

5) بن عوالي خاليدة ،**استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج** ،مذكرة غير منشورة للحصول على شهادة الماجستير ،جامعة وهران 2: كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص اقتصاد دولي،2015-2016.

6) بقدي كريمة ، **الفساد السياسي و اثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا** – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان .

7) بت الطيب ، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (2011/1999)** مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص العولمة و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ،2012-2013.

8) زرواط فاطمة الزهراء , بورواحة عبد الحميد , **اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)**, جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015.

9) سعد فيصل الدين، **التنمية السياسية و دورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، ص2011،2012/9.

10) علماوى عمر، سعداوي شرف الدين ، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني ،2012،1990**،مذكرة غير منشورة لاستكمال شهادة ليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية الاقتصادية ،2013/2102.

11) عثماني عبد المجيد ، **اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)** مذكرة غير منشورة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم اقتصادية علوم التسير وعلوم تجارية،2103/2012.

12) رحالى حجيلة ، بوخالفة رفيقة ،**التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**.

13) تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الارهاب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري–تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013.2014.

14) شاكري قويدر ،**التحديات المتوسطية للامن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**،رسالة ماجستر في العلوم اليساسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2014-2015.

15) شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** ،اطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة ابي بكر بلقايد _تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير و العلوم التجارية ، تخصص نقود ،بنوك ومالية،2012-2016 .

16) خميسة عقابي ، **النفط في العلاقات الأمريكية - العربية ، دراسة حالة الجزائر (1990-2014)** ،مذكرة مكملة لشهادة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد

خيضر_بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2015/2014.

17) الشمري مايح شبيب ،**تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد.

4-/ المواقع الإلكترونية:

1) أوعلي نور ، البحث بعنوان **الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي** ، على الساعة 22,14 يوم 01 /05 / 2013 ، على الموقع :
file:///D:/Downloads/SHAREit/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%B3%D8

2) اتحاد المصارف العربية، **قناة السويس الجديدة تنعش الاقتصاد المصري** ،**ادارة الدراسات و البحوث** . ، تاريخ الاطلاع،2017/06/15،على الموقع:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/160216061575157715751604158716081610158 7/7472/1

3) هاجر هشام ، **حفتر...**" **ورقة النفط** " **تغير موازين القوى في ليبيا** ، تاريخ التصفح: 2017/05/09 على الساعة 13:15 . متحصل عليه من الموقع:
https://www.sasapost.com/libyan-oil-controlled-by-hifter

4) هافينغتون بوست عربي ، **تعرف على خارطة القوى المتصارعة في ليبيا و الاراضي التي يسيطر عليها كل فصيل** ،00,33 ، يوم ،2012/04/30 ، على الموقع:-http://www .maffpostarabi.com/201/02/16/sony-n924598.html.

5) يحيى المصري ، مقال بعنوان **أثر البترول في حياة ليبيا الاقتصادية ، كتب و حضارات** ، نشر في 1961 ، العدد9 ،على الموقع: http://al-hakawati.net/arabic/Civilizations/raedindexd20.asp

6) عبد الرضا بلقيس ، **الهلال النفطي في ليبيا .. صراع لا ينتهي** ، في الرابط التالي :

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/8/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%84%

7) عز العرب محمد ،**الدولة الريعية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ،المركز الدولي للدراسات المستقبلة و الاستراتيجية ،2 ، / 3 / 2012 ، 06:02،على الموقع:

https://hrdiscussion.com/hr44418.html

8) صفاء الدين محمد, **الأمن و الاستقرار أساس عودة السياحة ..و الوزارة تسعي لحل الأزمة**,تاريخ الاطلاع،2017/08/.02، 15:15 على الرابط :

https : elbadil.com/author/mohamed_safaa/)

9) **رؤية ليبيا 2020** ، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة ، في 31.05.2017،على الموقع:

http://www.libyavision2020.ly/lv/%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8

10) **توقعات البنك الدولى الليبي حتى 2020**، قناة ليبيا الوطنية ،2017.05.25.

http://w.w.w.tty.tty.ly/article-details.php ?article_id=14726.

11) خشيب جلال ،**النمو الاقتصادي** ،شبكة الالوكة ،على الموقع:www.alukah.net

12) غسان ابراهيم ،**الأبعاد الاجتماعية للإقتصاد الريعي في سوريا**،على الموقع: www .parliomentgov.sy /SD08/msf/1431322317 .PDF

13) البكري هديل، **ما اهمية قناة السويس في جوان 2015** ،ص.2، 10:35 ، علي الموقع :

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A

14) البنك الدولي ، **انخفاض أسعار النفط الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا** ، منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا– البنك الدولي، العدد 4،2015، على الموقع:

http://www.worldbarK.org/en/region/mena/publication/mena_quarterlyeconomicbrief

15) الجياني صقر ، مقال بعنوان **أزمة الاقتصاد الليبي ، فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية** ، ليبيا الخبر ، تم تصفحه يوم 28 أفريل 2017 على http://www.libyaalkhabar.com/opinion/7398/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7

16) السيد سليمان ، مقال بعنوان **اقتصاد ليبيا المنقسمة على حافة الهاوية مع هبوط النفط و استمرار الصراع على السلطة** ، في جريدة الشرق الأوسط ، العدد : 13288،10 أفريل 2015 ، على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/337781/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A

17) الشاهر شاهر ،**الاستقرار السياسي ....معايره و مؤشراته**، مؤسسة دام برس الاعلامية، تاريخ النشر 31-08-2016، على الساعة 16:04
file://c:users/karin/downloods/shareit